

القضية الكردية في العهد الجمهوري في العراق

المبحث الاول

ثورة 14 تموز 1958 وانعكاساتها على القضية الكوردية

المطلب الاول

الثورة وموقفها من القضية الكوردية

كان العقد الذى تلى عام 1948م أى العام الذى اعلن فيه عن انشاء دولة اسرائيل على أرض فلسطين، مرحلة تاريخية مضطربة فى المنطقة العربية والشرق الاوسط عموماً. وكانت المنافسة فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى قد انتقلت بشكل ثابت الى قمتها. ولقد ولد انشاء دولة اسرائيل والتهجير الناتج عن ذلك لمئات الالاف من العرب الفلسطينيين غيظاً شديداً فى كل انحاء العالم العربي. وفى عام 1952 اطاح انقلاب عسكري فى مصر بصورة سلمية نسبياً بعرش الملكية. وفى عام 1956 تصدى النظام المصرى الجديد بزعامة جمال عبدالناصر للعدوان الثلاثي المشترك للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية اثناء ازمة قناة السويس. و فى شباط 1958 اتحدت دولتا مصر وسوريا رسمياً فى اطار الجمهورية العربية المتحدة (UAR)⁽¹⁾.

وفي تلك المرحلة كان النظام الملكى الهاشمى فى العراق يعانى من ازمات حادة، فحرمان الجماهير من الحقوق السياسية ومستواها المعيشي المتدني جداً، والاجراءات القمعية ضد القوى السياسية فى البلاد وعدم حل القضية الكوردية خلال اربعين عاماً لصالح الاستعمار البريطانى وخدمة الاهداف الاستعمارية فى الشرق الاوسط من خلال حلف بغداد السيىء الصيت⁽²⁾، ذلك الحلف الذى كان فى جوهره موجهاً ضد الحركات الكوردية فى كل من العراق وايران وتوركيا و ذلك لأن الدول الكبرى التى استطاعت ربط العراق بهذا الحلف لم تكن لتسمح للكورد بأن يقوموا بنشاط من شأنه العمل على توتر العلاقات بين الدول الاعضاء والمقصود بالطبع الحركات الكوردية فى مناطق الحدود⁽³⁾، كل هذه الاسباب الخارجية والداخلية هيئت الظروف الملائمة للتغيير.

كان الانقلاب العسكرى الذى اطاح بالملكية الهاشمية ليلة 14/تموز/1958 بموجب جميع التقديرات، شعبياً و عنيفاً. وكان يتقدم الانقلاب ضابطان فى الجيش هما الزعيم عبدالكريم قاسم و العقيد عبدالسلام عارف، يدعهما مجموعة (الضباط الاحرار) التى تشكلت عام 1954 وكذلك مجموعة من احزاب المعارضة السياسية

(1) ليام أندرس و غاريت ستانسفيلد: عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، مراجعة و تقديم و تعليق ماجد مشير، الطبعة العربية الأولى - شركة دار الوراق للنشر لندن، 2005، ص75.

(2) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص297.

(3) ليام أندرسن (المصدر السابق)، ص73.

(الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث) التي انتظمت في ما يعرف بجهة الاتحاد الوطني والتي تشكلت في عام 1957. كان هناك اتفاق مشترك على الحاجة الى تصفية جميع اثار النظام السياسي السائد لكن كان هناك خلاف حول ماينوب عنه⁽¹⁾.

بعد السيطرة على محطة الاذاعة، اذاع العقيد عبدالسلام عارف بياناً قصيراً اعلن فيه نهاية الملكية وبداية الجمهورية العراقية وحث فيه الشعب على الخروج الى الشوارع. وفي الايام التالية تدفق مئات الالاف من الناس الى شوارع بغداد وقاموا بالانتقام العنيف من شخصيات ورموز النظام السابق. شجع الضباط الاحرار الشعب العراقي على الخروج الى الشوارع لاطهار ان الانقلاب كان شعبياً و بذلك يصفون طابع الشرعية على الثورة و في نفس الوقت لمنع أى تدخل خارجى أو أى انقلاب مضاد قد يقوم به ضباط موالون للنظام الملكي⁽²⁾.

ولقد اشترك الكورد في ثورة 1958 لان الاسباب التي تراكت وادت الى تلك الثورة كانت تخص في بعض جوانبها القضية الكوردية ايضاً، مما دفع بالعناصر الكوردية المثقفة والواعية الى الاشتراك في الحركة الوطنية العراقية، لان تلك العناصر رأت في تحقيق الاستقلال الوطني التام و تحرير البلاد اقتصادياً و اجتماعياً تحقيقاً لاهداف ومصالح الكورد ايضاً وعلى هذا المنوال اشترك الضباط الكورد في الجيش العراقي جنباً الى جنب مع الضباط العرب في الثورة لان تنظيم الضباط الاحرار الذي خطط للثورة كان يضم في صفوفه ضباطاً كورداً⁽³⁾.

ولقد ابتهج الكورد غيرهم من العراقيين بالثورة وفي يوم الثورة كان ابراهيم احمد الامين العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني (بارتى) رهن الاقامة الجبرية في منزله في كركوك و فور سماعه نبأ انتصار الثورة ارسل برقية الى قيادة الثورة مؤكداً دعم حزبه و املاً ان تكون الجمهورية الجديدة فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكوردية الى ما فيه خير الشعبين وتقدمهما. وفي 16/تموز اصدر الحزب بياناً الى الشعب الكوردي أيد فيه الثورة و وعد بأن يناضل بجميع قواه وامكانياته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتشبيتها وازدهارها. ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع امكانياته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة الجيدة ويجند جميع اعضائه ومؤازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته واذنابه⁽⁴⁾.

كان موقف الحكومة الجديدة ازاء الشعور المتنامى للشعب الكوردي ايجابياً وظهر ذلك في عدد من الاجراءات والخطوات التي سارع الى اتخاذها النظام الجمهوري الجديد. فلقد ضمت الوزارة الأولى كوردياً معروفاً هو باباعلي نجل الشيخ محمود البرزنجي، كما اصدر امرا بالافراج الفوري عن عدد من السجناء الاكراد من

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق)، ص 297.

(2) ليام أندرسن (المصدر السابق)، ص 74.

(3) محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص 297-298.

(4) د.سعد ناجي جواد العراق والمسألة الكوردية 1958-1970/ لندن 1990، ص 36.

ضمنهم الشيخ احمد البارزاني وعدد من اقربائه⁽¹⁾، اضافة الى تعين ضابط كوردي في المحكمة العسكرية العليا الخاصة وهو المقدم عبد الفتاح الشالي الذي ساهم في الزحف على بغداد والسيطرة عليها يوم الانقلاب⁽²⁾. وكذلك تم تشكيل مجلس السيادة من ثلاثة اعضاء يمثلون المجموعات العراقية الثلاث السنة العرب، الشيعة العرب كذلك الكورد الذي كان يمثلهم العقيد خالد نقشبندي محافظ اربيل قبل الثورة، و بانضمام العضو الكوردي الى مجلس السيادة ابدت الحكومة استعدادها للاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية⁽³⁾.

وبعد قيام الثورة باسبوعين اعلن الدستور المؤقت الذي نص في المادة الثالثة منه : (يعتبر العرب والكورد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية⁽⁴⁾).

ولقد اعطى هذا الاعتراف الدستوري دفعة كبيرة للشعب الكوردي وحركته القومية. وفي نفس اليوم الذي اعلن فيه الدستور المؤقت، زار عبدالكريم قاسم وفد كوردي برئاسة الاستاذ ابراهيم احمد الذي القى خطابا استعرض فيه العلاقات العربية الكوردية منذ ظهور الاسلام ، مؤكداً على ان الكورد شاركوا العرب في كفاحهم ضد الملكية وفي نهاية خطابه اشار ابراهيم احمد الى بعض النقاط التي اكد على انها تعرقل تقدم الاكرد⁽⁵⁾.

وفي جوابه على الوفد الكوردي اكد عبدالكريم قاسم على: ضرورة الاخوة الكوردية العربية، وجدد الدعوة الى الملا مصطفى البرزاني للعودة الى البلاد، الا انه لم يشير الى الحكم الذاتي او الى ماهية الحقوق القومية التي تنوي الحكومة الاعتراف بها لهم. وعلى كل حال فقد اعتبر عبدالكريم قاسم شخصية موالية للاكرد، بحيث أن آرائه بدأت تثير معارضة زملائه القوميين العرب الذين اعترضوا على عودة الملا مصطفى البارزاني معللين ذلك بأن الجمهورية لم تستقر بعد ولكن عبدالكريم قاسم انتهى الجدل حول هذه المسألة بقوله: (ان البارزانيين قد عانوا مايكفي من المتاعب في ظل النظام القديم ويجب ان نكون اكثر تساهلاً معهم)⁽⁶⁾.

و فعلاً صدر العفو عن البارزانيين الذين شاركوا في الثورة على النظام الملكي و الذين هربوا من البلاد بسبب اضطهادهم وملاحقتهم ومنهم الملا مصطفى البارزاني واتباعه وكان ذلك في 3/ايلول/1958 أي بعد مرور اقل من شهرين على الثورة⁽⁷⁾.

(1) د.سعد ناجي جواد نفس المصدر، ص 36. كذلك مسعود بارزاني (المصدر السابق) ص 211.

(2) محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص 298.

(3) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص 299. كذلك ليام اندرسن (المصدر السابق)، ص 76.

(4) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص 303.

(5) مسعود البارزاني، البارزاني و الحركة التحررية الكوردية 1958-1961، الطبعة الأولى بلغة الكوردية /1998 مطبعة خبات دهوك، ص 35.

(6) د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص 36-37.

(7) محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص 300.

فى أوائل تشرين الأول/1958 كان الملا مصطفى البارزاني فى براغ (عاصمة جيكو سلوفاكيا السابقة) حينما استدعى ابراهيم احمد الى وزارة الداخلية لاستلام أربعة جوازات سفر للملا مصطفى و زملائه الرئيسيين من قبل وزير الداخلية عبدالسلام عارف و سافر على الفور الى براغ. وفي 6/تشرين الأول و صل البارزاني الى مطار بغداد بعد توقف قصير فى القاهرة حيث التقى بالزعيم المصرى جمال عبدالناصر وفور وصوله استقبل البارزاني استقبالا شعبيا و رسميا رائعا كبطل قومى واستقبله الزعيم عبدالكريم قاسم استقبالا ودياً، ومنحه سيارة وخصص له راتباً و اسكنه فى دار كانت تعود الى رئيس الوزراء السابق نورى السعيد، ومقابل ذلك اعلن الملا مصطفى البرزاني اخلاصه للنظام الجديد و لعبدالكريم قاسم بالذات⁽¹⁾.

صدرت تأكيدات كثيرة على ان كلاً من عبدالكريم قاسم والملا مصطفى البرزاني قد توصلا الى تفاهم كامل حول الامور المتعلقة بالتعاون بين العرب والاكراد. وانعكس ذلك فى عدد من الاجراءات التى اتخذها عبدالكريم قاسم لتعزيز مركز الملا مصطفى كزعيم للاكراد، كما اجاز فى الوقت ذاته الصحافة الكوردية و الحزب الديمقراطى الكوردستاني. و بالمقابل قام البرزاني بدعم قاسم ضد منافسيه.

وفى نهاية 1958 كانت لدى الاكراد توقعات كبيرة من الجمهورية الجديدة فيما يتعلق بالحقوق القومية الكوردية، الا أنه كانت ثمة فئات اخرى فى البلاد ينبغي مراعاة تطلعاتها وعلى الصعيد السياسى كانت هناك (عدا الاكراد) ثلاث كتل:

1. الوطنيون الديموقراطيون، الذين طالبوا بجمهورية ديموقراطية ذات برلمان وانتخابات حرة.
2. الوحيديون العرب والاستقلاليون، الذين ارادوا الاندماج التام بالجمهورية العربية المتحدة.
3. الشيوعيون، الذين كانوا يطمعون الى نفوذ أوسع، واقترحوا الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة كبديل للوحدة الشاملة وطلبوا اشتراك حزبهم فى الحكومة وكانت جميع هذه القوى والتيارات تتنافس على الغلبة⁽²⁾.

وما زاد فى البلبلة نشوب صراع على السلطة بين عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم بعد فترة قصيرة من الثورة و انعكس هذا الصراع فيما بعد فى العلاقة بين الاكراد و عبدالكريم قاسم، وكذلك فى الصراعات اللاحقة بين (قاسم) ومؤيديه وخصومهم. قاد الشك الطبيعى للكورد اطروحات الوحدة العربية التى من غير المحتمل ان يتحسن وضعهم فى ظلها، الى ان يصطفوا مع خصوم المنادين بالوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة. لهذا السبب و لأسباب تاريخية أخرى كان الحزب الديمقراطى الكوردستاني متعاوناً مع الحزب الشيوعى العراقى فى الاشهر الأولى للثورة. وبالمقابل فان الكورد انفسهم لم يكونوا متوحدين اطلاقاً فى الرأي أو التعبير، وبرزت الانشقاقات بينهم سريعاً وبشكل ملحوظ بين البارزاني زعيم الكورد القبليين والذي كان ورائه جيش من غير

(1) د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص 37.

كذلك مسعود بارزاني (المصدر السابق) ص 43-44.

(2) د.سعد ناجي جواد (نفس المصدر)، ص 37-38.

النظاميين يسند قيادته، وبين ابراهيم احمد والذى كان يمثل سكان المدن الاكثر تقدماً وارتباطاً بالطموحات السياسية للكوورد. وعلاوة على ذلك وبدلاً من اهداف الوحدة الوطنية العامة، برز التوتر بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي وخصوصاً عندما تبني البارتى الماركسية اللينينة، الامر الذى قاد الى عملية خلط كبيرة بين دوريهما⁽¹⁾.

وفي نفس الوقت كانت العلاقات مع قاسم متوترة نوعاً ما اذ اعتبر الكورد وعود قاسم الغامضة لصالحهم تعني اكبر مما تعنيه ظواهر الأمور، وبدأوا بصياغة مطالب لم يكن قاسم قادراً على منحها لهم. فبالنسبة للضباط الأحرار والذين اشترك الكثير منهم فى الحرب ضد الكورد فى العهد الملكى، كان اي تنازل عن السلطة للكوورد دع جانباً الحكم الذاتى، محرماً جداً وحتى لو أن قاسم نفسه ملتزماً بشدة بمثل هذه السياسة، فانه كان سيجد ان من الصعب عليه جداً حث مؤيديه و خصوصاً الذين كانوا فى الجيش للوقوف الى جانبه. و على اثر ذلك تدهورت العلاقات فى هذه الظروف بسرعة. فقاسم اما امتنع واما لم يتمكن من منح اية تنازلات أو وعود حول الحكم الذاتى للكوورد. وكان كل من الملا مصطفى البارزانى و ابراهيم احمد سيفقد مصداقيته اذا لم يتمكن من تسجيل أى احتجاج على البطء فى التقدم بحل المسألة الكوردية بطريقة ملموسة. وبالمقابل فان كثيراً من الشرائح المتطورة فى البارتى - الذى اجيز ولأول مرة فى شباط/1960- شاركت الحزب الشيوعى العراقى رآيه بوجوب تأييد قاسم بسبب موقفه المعادى للامبريالية و رفضه الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة⁽²⁾.

(1) ماريون سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر نفسه، ص 119.

(2) ماريون سلوغلت وبيتر سلوغلت (المصدر نفسه) ص 119.

المطلب الثاني

اندلاع الثورة الكوردية فى أيلول 1961

فى أواخر عام 1960 كان الوضع فى كوردستان قد وصل الى مرحلة حساسة وكانت الحكومة مستمرة فى تناسيها عن خطواتها الايجابية بعد الثورة مباشرة تجاه القضية الكوردية فى العراق. ولم تكن هناك رؤية وبرنامج واضح حول المادة الثالثة من الدستور المؤقت لتحديد الحقوق القومية للشعب الكوردي، مما ادى الى تدهور العلاقات بين الكورد والحكومة العراقية. وفى نفس الوقت بدأت الحكومة العراقية بطرد الضباط الكورد ومنتمسيي الجيش و الدوائر الحكومية خاصة فى المحافظات الكوردية وانحازت الحكومة الى الاغوات فى كوردستان، و ولت ظهرها للحزب الديمقراطى الكوردستاني. وما زاد فى حساسية عبدالكريم قاسم، الزيارة التى قام بها البارزاني الى الاتحاد السوفيتي فى 5/11/1960 وكان هدف البارزاني من الزيارة الطلب من القادة السوفيت للمساعدة فى تهدئة الوضع الداخلي بين عبدالكريم قاسم والحزب الديمقراطى الكوردستاني. وفى 13/1/1961 عاد البارزاني الى بغداد وفى اليوم التالى طلب لقاء عبدالكريم قاسم الا انه أجل اللقاء عن قصد وانتظر البارزاني مدة اسبوع حتى تمكن من اللقاء معه. بعد ذلك وفى أوائل اذار/1961 ترك البارزاني بغداد بصورة نهائية ورجع الى بارزان. وأمر قاسم بغلق جريدة (خبات) الكوردية و اعتقال عدد من كوادر اللجنة المركزية للحزب بتهمة تورطهم فى حادث اغتيال صديق ميران. حاول البارتي عن طريق اجراء الاتصالات بالقوى الوطنية فى العراق والخارج لبذل المساعي للحيلولة دون نشوب القتال فى كوردستان. وقد قام عزيز شريف فى صيف 1961 بعدة محاولات لكن تلك المحاولات باءت بالفشل. وفى 30/تموز/1961 ارسل المكتب السياسي للحزب الديمقراطى الكوردستاني رسالة مطولة الى عبدالكريم قاسم وطلب منه وضع حد لهذا التوتر فى العلاقات والعمل على حل المشاكل بالروح الاخوية، لكن عبدالكريم قاسم اهمل الرسالة واستمر التوتر مما ادى الى اندلاع الثورة فى 11/ايلول/1961⁽¹⁾.

حول نفس الموضوع يقول السيد جلال طالبانى: ((وقد ادى النضال الذي خاضه الحزب (البارتي) ضد الدكتاتورية الى توتر العلاقة بين الحزب (البارتي) و قاسم الذي وجد فى الحزب الديمقراطى الكوردستاني عقبة كأداء فى طريق دكتاتوريته الفردية الذي اخذ يعمل لتثبيتها. ورد الحكم القاسمي على الحزب بغلق مراكزه ومطاردة قادته و اعتقال اعضاءه، وشجع قاسم صحفه المأجورة للتهجم على القومية الكوردية والمناداة بصهرها. وفى عام 1961 وصل التوتر بين قاسم والاكراد اشده وحشد قاسم القوات المسلحة لضرب التجمع المسلح فى كوردستان احتجاجاً على ضريبة الاراضى وسياسة الحكم القاسمي. وازاء هذه الحالة التى تنذر بشر مستطير و تهدد الوحدة الوطنية والقومية والكوردية، رأى الحزب من واجبه الوطنى ان يطالب الحكومة بضرورة الاقلاع عن هذه السياسة الخاطئة الضارة بمصالح العراق وانتهاج سياسة ديمقراطية تعترف وتضمن الحقوق القومية الكوردية

(1) مسعود البارزاني (المصدر السابق) ص152-155.

ايضاً. وفعلاً قدم المكتب السياسى في 1961/7/30 مذكرة الى رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم وكان الرفض من جانب قاسم مصير هذه المذكرة. و بعدها ركب قاسم رأسه وحاول اخضاع الشعب الكوردى بالقوة المسلحة، فزاد من الحشود العسكرية فى كوردستان وبدأ عملية واسعة لشراء الذمم. وقد لجأ الحزب الى اسلوب اخر لاقتناعه بعقم محاولاته واطهار تضامن الشعب الكوردى مع مذكرته، فدعى الى اضراب سياسى عام فى كوردستان فى يوم 6/ايلول الذى يصادف ذكرى انتفاضة ايلول 1930 المجيدة ايضاً، فحدث الاضراب ونجح فى جميع انحاء كوردستان اذ عطلت الأسواق والمعامل والورشات اعمالها وتوقف العمل وحركة المرور والنقل فى طول كوردستان وعرضها وكان هذا الاضراب السياسى فريداً من نوعه قاده ونظمه البارتنى ببراعة. الا ان قاسم لم يستمع الى صوت العقل ونداء المنطق، فشرع فى تحريك قواته العسكرية و بدأ يوم 9/ايلول بضرب تجمعات الأكراد بالمدفعية والقصف الجوى فى دربنديجان. ثم بدأ هجومه العام على كوردستان فى يوم 10/ايلول/1961 فاشتعلت حركة الدفاع المسلح ردا عليه (1).

كان للحرب فى كوردستان العراق اسباب مختلفة، فبعد أن بدأت كقتال بين عشائر متخاصمة، مرت بعدد من المراحل قبل ان تصل الى مستوى (ثورة) ضمت كل عناصر الحركة القومية الكوردية. وهكذا كانت النتيجة خليطاً مرتبكاً وغريباً من الفئات العشائرية والعقائدية وعناصر اخرى تحوم بين هذه الفئة وتلك. وفي عام 1960 اصبح نظام قاسم يمثل تهديداً لكل الجماعات الكوردية فقد كان الملاكون مهددين بفقدان أراضيهم بسبب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والبارزانين وزعيمهم فقدوا حظوتهم لدى قاسم، فى حين ان المطاردة اصبحت مصير اعضاء الحزب الديمقراطى الكوردستانى. وفي تموز 1961 وجد الملا مصطفى البارزانى الذى كان لا يزال ساكناً نسبياً، ان الفرصة سانحة لضرب خصومه، ففي شهر اب/1961 تولى قيادة القوات البارزانية والحق خسائر فادحة بمنافسيه العشائريين فى كوردستان. وبالنتيجة سقطت المناطق الجبلية اما تحت سيطرة الملا مصطفى أو سيطرة اصدقائه من الزعماء العشائريين. وفي هذه المرحلة كان قاسم متورطاً في ازميتين كبيرتين : مطالبته بالكويت والنزاع مع شركات النفط وهكذا وامام فشل السلطة المركزية فى احتواء المشكلة انتشر العصيان المسلح بين حيزران و ايلول/1961 بحيث شمل معظم جبال كوردستان وبعض المدن الصغيرة. وأمر قاسم بقصف عشوائى للقوات العشائرية بما فيها بارزان، محملاً الملا مصطفى مسؤولية الاضطرابات فى الشمال، وهكذا دفع قصف بارزان والقوى الكوردية الاخرى الملا مصطفى الى الوقوف علانية ضد عبدالكريم قاسم. وفي هذه الفترة كانت القوات العشائرية فى كوردستان قد انقسمت بين خصوم الاصلاح الزراعى وبالتالي خصوم الحكومة وهم البارزانين وحلفائهم، وبين العشائر الموالية للحكومة المركزية والمناوئة للبارزانين مثل الزيبارية والمهركية والبرادوست. وفي هذه المرحلة كان الجزء الحامد الوحيد فى الحركة القومية الكوردية هو الحزب الديمقراطى الكوردستانى (البارتنى) الذى لم يعلن فى البداية تأييده للثورة المسلحة (2).

(1) جلال طالباني (المصدر السابق) ص 287-288، 296-297.

(2) د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص 58-60.

بالإضافة الى ما سبق هناك رأيان متعارضان في اسباب ثورة ايلول /1961 يمكن تلخيصهما فيما يلي:
الرأى الرسمي للحكومة العراقية يرى ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يكن هو المحرض على هذه الثورة
أو المخطط لها وانما استغل بصفته تنظيماً جاهزاً للنهوض بمثل هذه الاعمال من قبل ثلاثة اطراف و هي:
1. طبقة كبار الاقطاعيين والاعوات الذين شملهم قانون الاصلاح الزراعي الذين فروا الى ايران بعد انقلاب
14/تموز، فوجدت منهم طهران اداة مهمة للتأثير في النظام العراقي الجديد.
2. الدوائر الاستعمارية المتمثلة في حلف الشمال الاطلسي والحكومتين البريطانية والامريكية وشركه نفط
العراق.

3. مطالبة العراق بالكويت فضلاً عن معاقبة حكومة الانقلاب على الغاءها انضمام العراق الى حلف
بغداد واتجاهه نحو الاتحاد السوفيتي.

أما الرأى الثاني الذى يمثل وجهة نظر الأكراد انفسهم وهو أن هذه الثورة كانت رد فعل طبيعياً في سبيل
المطالبة بتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي التى تعكسها المذكرة المقدمة الى عبدالكريم قاسم
في 30/تموز/1961⁽¹⁾.

وكان من نتائج الثورة الكوردية اضعاف موقف عبدالكريم قاسم في الداخل و الخارج وتشتيت جهوده ما بين
الشمال والجنوب، فأخفق في ضم الكويت وفشل في احماد الثورة الكوردية، كما عجز عن اثبات ذاته في نطاق
القومية العربية ولم ينجح في تدعيم تحالفه مع الاتحاد السوفيني.

والنتيجة الثانية هي فقدانه السيطرة على الوضع الداخلي، مما ادى الى نجاح تحالف القوميين العرب و
البعثيين في تنظيم انقلابهم في 8/شباط/1963 والقضاء على نظام حكم عبدالكريم قاسم.

والنتيجة الثالثة هي تنامي الثورة الكوردية في كوردستان و اثبات قدرة الكورد على التأثير في الوضع
الداخلي للعراق مما ادى الى لفت انظار بعض القوى الدولية الى التعامل مع الثورة الكوردية والاستفادة منها
للتأثير في الحكم العراقي لتحقيق مصالحها⁽²⁾.

وحول هذا الموضوع يقول السيد مسعود البارزاني:

((ان عبدالكريم قاسم لم يلبث ان تنكب سواء السبيل وبادء الشعب الكوردي بالعدوان و التنكر لحقوقه
المشروعة لكن ليس من العدالة والانصاف في شي ان نعلمه كل التبعة و ان نعزو اليه كل الجرائم و الفظائع التى
ارتكبت بحق الثورة (ثورة ايلول) و بحق الشعب الكوردي في اثناء الثورة. فهناك جهتان تتقاسمان بعض المسؤولية
وعلي الاقرار بأن تعاملنا معه ومع نظامه لم يكن في معظم الاحيان يتسم بالحكمة وبعد النظر، بل كان مشوباً
بالتسرع و الطيش وعدم التبصر بالاحاطة التى كانت تهدد حكم قاسم و نظامه. كنا نتصرف وكأننا دولة داخل
دولة في بعض الاحيان، ليغدو ذلك عند قاسم مصدر قلق و تحسب و تخوف على الوحدة الوطنية المهددة. فأعطيناه

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء (المصدر السابق)، ص 31-32.

(2) موسوعة مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص 33.

بذلك حجة قوية انتهزها الشوفينيون الذين يحيطون به ولم يكونوا يكونون له اى قدر من الاخلاص والولاء، فى حين كانوا يخلصون الشعب الكوردي وتطلعاته القومية بأعظم الحقد ونجحوا فى سعيهم الى جره نحو خندقهم واقاموا جداراً من الشك وسوء الظن بينه وبين ملا مصطفى البرزاني والحزب الديموقراطى الكوردستاني والشعب الكوردي، كما حفروا اخدوداً من الجفوة والكره بهدف تجريده من مناصريه والموالين له وعزله ليسهل عليهم التامر والعمل على ازاحته باحداث ذلك الانقلاب الذى قضى عليه وعلى نظامه. أنا شخصياً استبعد نجاح ذلك الانقلاب لوبقي الحزب الديموقراطي الكوردستاني و رئيسه البارزاني الى جانبه. وعلى فى هذه المناسبة ان لاغفل مسؤولية الاحزاب السياسية الكبيرة فى انحراف قاسم اذ لم يكن حرياً بالشيعيين والبارتيين ان يخلوا الساحة للقوميين من خلال ابعاد انفسهم منه وترك ذلك الفراغ السياسي ليملاءه المتامرون وليتركوا احراراً فى نسج مكائدهم ومؤامراتهم و توحيد تكتلاتهم التى نجحت بالاخير فى القضاء عليه⁽¹⁾)).

(1) مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، الجزء الثالث، ثورة أيلول 1961-1975، ص7-8.

المبحث الثاني

القضية الكوردية بعد سقوط عبدالكريم قاسم

المطلب الاول

انقلاب البعث على عبدالكريم قاسم

والموقف من القضية الكوردية

في 8/شباط/1963 الموافق للربيع عشر من رمضان المبارك نجح الائتلاف البعثي الناصري في السيطرة على السلطة وانهاء حكم قاسم وتشكيل (مجلس وطني لقيادة الثورة) تألفت اغلبيته من اعضاء حزب البعث⁽¹⁾.

وفي 9/شباط شكلت حكومة جديدة و رقي العقيد عبدالسلام عارف الى رتبة المشير و انتخب من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة كأول رئيس للجمهورية العراقية، كما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة. وعين العميد احمد حسن البكر احد الاعضاء البارزين في حزب البعث العربي الاشتراكي رئيساً للوزراء، و اصبح علي صالح السعدي سكرتير عام الحزب نائباً لرئيس الوزراء و وزيراً للداخلية و شغل الاعضاء البعثيون المراكز الرئيسية داخل الوزارة الجديدة، التي ضمت وزيرين كورديين هما فؤاد عارف و بابا علي وكذلك بعض الناصريين، اما العقيد طاهر يحيى فلقد رقي الى رتبة اللواء و اصبح رئيساً لاركان الجيش⁽²⁾.

كان رد الفعل الأول الكوردي تجاه الثورة حماسياً، فقد ذهب السيدان صالح اليوسفي وشوكت عقراوي اللذين كانا في بغداد في مهمة مع فؤاد عارف الى مقر (المجلس الوطني) لتهنئة الشوار و أكدا لأعضاء المجلس تأييدهم وأرسلا برقية باسم (البارتي) جاء فيها أن الاكرد يريدون حل المسألة الكوردية على أساس الحكم الذاتي الذي يضمن الاخوة الدائمة⁽³⁾.

انبثقت تأييد الكورد للبعثيين من حاجتهم لفترة يتنفسون فيها الصعداء، وفي رغبتهم في معرفة المطالب التي يستطيعون تحقيقها في ظل القيادة الجديدة. اضف الى ذلك ان رفع الحصار الاقتصادي الذي فرضه قاسم يقدم منافع استراتيجية واقتصادية في حال تجدد القتال. وهكذا امر البارزاني قواته بوقف اطلاق النار وكدليل على حسن النية تبادل الجانبان الأسرى. وفي جانب آخر اتاحت هذه الهدنة للحكومة البعثية الفرصة للقضاء على الشيوعيين الذين كانوا متمركزين في صفوف العمال في المدن العراقية⁽⁴⁾.

(1) د.سعد ناجي جواد نفس المصدر، ص77.

(2) د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص78.

(3) د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص77.

(4) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص328.

المهم أنه خلال أيام الاطاحة بنظام قاسم هدأت العمليات الحربية في كردستان مؤقتاً و يعود ذلك جزئياً الى حلول فصل الشتاء وكذلك الى وجود أمل لدى الكورد بأنه اذا نجح اعداء قاسم الذين كانوا هم على اتصال غير رسمي بهم، فمن الجائز انهم سيكونون ميالين لمنح ضمانات حول الحكم الذاتي الكوردي. هذه الامال و التى يجب اعتبارها وبلا تردد، انها كانت مفرطة فى التفاؤل، سرعان ماتلاشت وتبددت وذلك لأسباب كان اولها ان النظام الجديد كان مهتماً بتثبيت مواقعه فى السلطة وثانيا ان اعضاءه كانوا مؤمنين بنوع من الوحدة العربية، وكان موضوع الحكم الذاتي الكوردي يتناقض مع ذلك الايمان من حيث المباديء، لذا لم يصدر أي افصاح مبكر عن نوايا النظام تجاه الكورد بالرغم من تعيين وزيرين كورديين⁽¹⁾.

وقد اسرع عبدالسلام عارف عقب نجاح الانقلاب فى الدخول فى مفاوضات مع الكورد، ونجح فى اقناعهم انهم سوف يحصلون على شيء قريب من الاستقلال الذاتي. وفي 9/مارس/1963 نشرت الحكومة العراقية تصريحاً اعترفت فيه للشعب الكوردي بالحقوق القومية على أساس اللامركزية⁽²⁾.

تم عقد مؤتمر موسع فى مدينة كويسنجق فى 18-22/أذار/1963 حضره البارزاني مع ما يناهز الالفين من مندوبي البارتي وقوات البيشمركة و رؤساء العشائر ومن المثقفين وغيرهم. وفي نهاية المؤتمر نظمت مذكرة الى الحكومة العراقية تضمنت قرارات المؤتمر ثم انتخب وفد برئاسة السيد جلال طالبانى الذى وصل الى بغداد فى 30/أذار/1963⁽³⁾.

على اثر انقلاب شباط 1963، سعى النظام العراقي الجديد الى تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وخلال تلك الفترة حاول قادة الانقلاب إشراك الكورد فى هذه العملية من خلال استصحابهم لجلال الطالبانى فى أول زيارة يقومون بها للقاهرة. وفي 8/أذار/1963 استطاع حزب البعث بالاشتراك مع بعض الضباط الناصريين من الاستيلاء على السلطة فى سوريا. وبمجرد أن اعلن عن نجاح الانقلاب فى سوريا، اعلن قادتها عن مشاركتهم فى مفاوضات الوحدة التى كانت جارية بين العراق و مصر. فى ذلك الوقت وجه جلال الطالبانى رئيس الوفد الكوردي بمذكرة الى الوفد العراقى مع ارسال صور منها الى الوفدين الاخرين مؤكداً انه بالرغم من عدم اعتراض الاكراد على فكرة الوحدة العربية، فانهم يصرون على مايلى⁽⁴⁾:

1. اذا بقي العراق بدون تغيير فى كيانه يقتصر مطلب الشعب الكوردي فى العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكوردي على اساس اللامركزية.
2. اذا انضم العراق الى اتحاد فدرالى، يجب منح الشعب الكوردي فى العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

(1) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص143-144.

(2) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص329.

(3) مسعود البارزاني (المصدر السابق)، ص86-87. وكذلك د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص333.

(4) د.سعد ناجى جواد (المصدر السابق)، ص83-84. كذلك جلال الطالبانى (المصدر السابق)، ص321-323.

3. اذا اندمج العراق فى وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكوردى فى العراق اقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق الغاية فى صيانة وجوده، وينفى فى الوقت نفسه شبهة الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل افضل.

وفي 17/نيسان/1963 اتفقت الاقطار الثلاثة: العراق ومصر وسوريا على تشكيل جمهورية عربية فيدرالية، ولم يرد فى هذا الإتفاق اي ذكر للأكراد أو حقوقهم. ويبدو ان قادة الكورد توصلوا الى الاستنتاج بأن الاتفاقية كانت تهدف الى حد كبير الى تدعيم موقف النظام العراقى الجديد ضدّهم.

كانت الحكومة العراقية غير راغبة فى محاربة الكورد، لكنها فى المقابل كانت لا تريد ان تعدّهم بشيء ايجابي وثابت، لذا ارسلت وفداً برئاسة طاهر يحيى لمقابلة الملا مصطفى البارزاني لكنه رفض ان يقبل بأقل من الحكم الذاتى. وبعد اشهر قليلة من الجدل والمباحثات حول المعاني الدقيقة لتعايير (اللامركزية) و (الادارة الذاتية) وتعريف وتحديد المناطق التى تندرج ضمن (كوردستان)، والتي استمرت الى شهر حزيران /1963 حيث اندلع القتال مرة اخرى ⁽¹⁾.

لجأت الحكومة العراقية فى هذه المرة الى تجديد بعض القبائل و المشايخ الكوردية المناوئين للبارزاني وشكلت منهم قوات غير نظامية باسم (فرسان صلاح الدين) وكذلك من بعض القبائل العربية فى محافظة الموصل باسم (فرسان خالد بن الوليد) وسلحتهم تسليحاً جيداً و استخدمتهم لعرقلة القوات الكوردية وتشتيت قواها داخل كوردستان نفسها ⁽²⁾.

كذلك ارسلت سورية قوات عسكرية قوامها (5000) جندي لمساعدة الجيش العراقى. وفي 10/حزيران/1963 اصدرت الحكومة العراقية بيانا عنيفاً دعت فيه القوات الكوردية الى الاستسلام خلال اربع وعشرين ساعة وفى نفس اليوم الذي اذيع فيه البيان بدأت القطعات العسكرية العراقية هجومها على المواقع الكوردية وعلى جبهات متعددة فى شهر أب/1963 تم الاستيلاء على بارزان، وفى تشرين الأول تم الاستيلاء على الموقع الاستراتيجى فى المنطقة المحيطة بالسليمانية (جتمى ريزان) وفى هذه الفترة كانت هناك حالة عدم التعاون بين القوات التابعة للمكتب السياسى للبارتى والقوات التابعة للملا مصطفى البارزاني ⁽³⁾.

وحول هذه النقطة كتب السيد مسعود البارزاني: فى المحصلة النهائية كان القتال مركزاً خلال تلك المدة على البارزاني فحسب فى حين كانت جبهة المكتب السياسى هادئة خاملة غير مشغولة بأى تحرك وكان من السهل جداً تحويل اكثريتها الى منطقتنا وكان هذا السبب الذى اشاع البرود بين البارزاني و ابراهيم احمد ومنه بدا الخلاف ⁽⁴⁾.

(1) ماريون فاروق سلوغت (المصدر السابق)، ص 144.

(2) مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص 36.

(3) د. سعدون ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص 99.

(4) مسعود البارزاني (المصدر السابق)، ص 118-119.

لقد وقف الاتحاد السوفيتى في هذه المرحلة الى جانب الثورة الكوردية بسبب صراعه مع الدول الغربية حيث ان بريطانيا كانت وراء البعثيين على الحكم في العراق اضافة الى عداء البعث للحزب الشيوعي العراقي والمذابح التي تعرض لها الشيوعيون. فمنذ الانقلاب ضد قاسم في 8/شباط/1963 اقام البعث عهداً من الرعب اطاح برقاب حوالى (7000) من الشيوعيين العراقيين، كما جرى ارتكاب مذبحه جماعية في السليمانية راح ضحيتها (280) من المواطنين الكورد. و في بلاغ رسمي اذاعته وكالة (تاس) اعلنت الحكومة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى ليس فى وسعه ان يظل غير مكترث بمايجرى حالياً فى العراق لان السياسة الحالية للحكومة العراقية ازاء الكورد تساهم فى تكدير صفو السلام فى الشرق الادنى كما طالبت حكومة منغوليا فى 3/يوليو/1963 ادراج مسألة التصفية الجسدية التى تتبعها الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردى فى جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك سلم وزير الخارجية السوفيتى مذكرات مشابهة لكل من سفراء العراق و تركيا وايران و سوريا فى 6/يوليو/1963 وحذر البلدان الثلاثة الاخيرة من التدخل العسكرى فى الحرب فى كوردستان الى جانب الحكومة العراقية⁽¹⁾.

(1) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص328-329.
كذلك كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص372-275.

المطلب الثاني

انقلاب عبدالسلام عارف على البعث

والموقف من القضية الكوردية

في عام 1963 كان حزب البعث يفتقر الى القدرة على حكم العراق وكان النظام منقسماً بصورة يائسة داخلياً، بين جناح راديكالي اشتراكي وفئة اكثر اعتدالاً موالية للعروبة. وكانت الفئة الاخيرة منقسمة بين الذين يؤيدون الاتحاد الفوري مع مصر بزعامة جمال عبدالناصر والذين يتطلعون لدفع قضية الوحدة العربية عبر محور بعثي عراقي سورى (حيث استلم البعث السورى السلطة بانقلاب عسكري فى 8/أذار/1963). وكان الشرخ بين الجناحين العسكري والمدني فى حزب البعث واضحاً، وكان ينمو بسرعة عندما صعد الحرس القومي حملة عنفه. وبالنسبة للفريق العسكري كان الحرس القومي قد بدأ يصبح بسرعة تهديداً خطيراً لاستقرار و وحدة النظام الجديد. في وسط هذه الفوضى حرك الرئيس عبدالسلام عارف وحدات الجيش التى كان يعتمد على ولائها، واستلم المراكز الهامة الاستراتيجية فى بغداد و اطلق هجوماً على مراكز الحرس القومي، وفى خلال ساعات انجز بنجاح انقلاب عسكري آخر فى العراق و اعاد تثبيت اقدام القوات العسكرية لتصبح المصدر المطلق للقوة السياسية فى البلاد⁽¹⁾.

وهكذا فى 18 نوفمبر/1963 اطاح رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف برئيس وزرائه احمد حسن البكر ومعه كافة اعوانه البعثيين، لأن عبدالسلام عارف لم يكن بعثياً. وقد اتخذ النزاع بين السلطة الجديدة و الكورد اتجاهاً جديداً فقد اعلنت هدنه بين الطرفين. و اصدر كل من الملا مصطفى البارزاني و الرئيس العراقي عبدالسلام عارف أمراً بوقف اطلاق النار فى العاشر من شباط سنة 1964 وكانت خطوات الحكم العارفي فى هذا الاتجاه كلها كانت بوحي من الرئيس جمال عبدالناصر خلال اجتماع الرؤساء العرب الصيفي الذي اختتم فى 17/يناير/1964. فقد كان عبدالناصر لا يوافق على حملة البعث العسكرية ضد الكورد. وتحت تأثير عبدالناصر وعد عبدالسلام عارف بأنه سيصادق على اعطاء بعض الحقوق للكورد طالما ان ذلك لايعني انفصلاً بأى حال، وكان الاتحاد السوفيتى ايضاً فى هذه الفترة يبحث عبدالسلام عارف والبارزاني للبحث عن تسوية عن طريق المفاوضات⁽²⁾. وفى هذه المرحلة كانت الدول الغربية: فرنسا، بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لها موقف مساند للشعب الكوردي، بل العكس كانت تراعى مصالحها النفطية فى العراق، حتى ان الاتحاد السوفيتى توقف عن تأييده للحركة الكوردية⁽³⁾.

(1) ليام اندرسن و غاريت ستانفيلد (المصدر السابق)، ص 83-84.

(2) د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 341.

(3) كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص 385.

أدار الملا مصطفى المحادثات بنفسه وتوصل الى اتفاق مع عبدالسلام عارف في 10/شباط/1964 حيث اعلن الاتفاق سوية مع رسالة الملا مصطفى الذي وقع باسمه وليس بصفته رئيساً للحزب، وفيما يلي نص البيان الحكومي و رسالة الملا مصطفى البارزاني:

نص البيان الحكومي: بناءً على مقتضيات المصلحة العامة ولإستجابة اخواننا الاكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في اعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب و وضع حد لمحاولات الاستعمار واذنابه وقطع دابر المستغلين المتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناءً على ماتليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا بما يلي:

1. اقرار الحقوق القومية لـ اخواننا الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متاخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.
2. اطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال واصدار العفو العام ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.
3. اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية.
4. اعادة الموظفين والمستخدمين.
5. رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.
6. الشروع باعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تفرضها حول التقيد بالاعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.
7. تعويض اصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدى (دوكان ودرينديخان) تعويضاً عادلاً.
8. اتخاذ تدابير بما يضمن اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة الشمالية. واننا نهيب باخواننا الاكراد العودة الى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار واذنابه وليعلم اخواننا الاكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.
9. على كافة الوزارات ذات العلاقة اصدار المراسيم والاوامر و التعليمات المقتضية لتنفيذ هذا البيان⁽¹⁾.

اما رسالة الملا مصطفى فقد جاء فيها:

(تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وانهاء اقتتال الاخوة ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة الى ايقاف اطلاق النار والطلب من اخوانى العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة باعادة الحياة الطبيعية و الامن والاستقرار الى

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص105. وكذلك مسعود البارزاني (المصدر السابق) ص129.

المنطقة وتتهياً الفرصة لقرار الحقوق القومية للمواطنين الكورد ضمن الشعب العراقي فى وحدة وطنية واحدة وارساء الاخوة العربية الكوردية على امتن القواعد بما يصونها من الوهن وحفظها من دسائس المستعمرين و المتصيدين والطامعين وليعلم الجميع ان سيادة القانون وتأمين الامن والنظام فى المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية فليسدد الله خطى المخلصين و يكمل جهودهم بالنجاح والله من وراء القصد⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال كان لهذه الاتفاقية اثر كبير جداً على الحركة القومية الكوردية بصورة عامة وعلى (البارتى) بوجه خاص. والواقع ان اتفاقية 10/شباط/1964 رفعت الخلاف الطويل الأمد و القديم بين الملا مصطفى البارزاني و الحزب بزعامة ابراهيم احمد السكرتير العام للحزب الى العلن. إلا ان ما أعقب إبرام الاتفاقية لم يكن مجرد انقسام داخل الحزب، بل بداية عهد جديد للحركة القومية الكوردية. وتحديداً لأوامر الملا مصطفى رفض قادة البارتى الالتزام باتفاقية وقف اطلاق النار، او السماح بعودة الادارة المدنية الى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وشكلت هذه الخطوة انقساماً كبيراً داخل الحزب و بالتالي داخل الحركة ككل. ومع ذلك فإن اتفاقية 10/شباط/1964 لم تكن هي التى ادت فعلاً الى الانشقاق الخطير وان كانت سببه المباشر، لان التناقضات الكامنة داخل الحزب هي التى ادت بالتدرج الى سلسلة من الصراعات بين المثقفين وشيوخ العشائر⁽²⁾، وانتهت بهذا الانشقاق الخطير فى الحركة الكوردية فى العراق.

وحول هذه القضية يقول السيد مسعود البارزاني ما ملخصه عن اتفاق شباط/1964: كان ابراهيم احمد فى طهران يستعد للعودة بعد رجوعه من الخارج. وقد كان اثنين من اعضاء المكتب السياسي و هما نوري شاييس و جلال الطالباني حاضرين اثناء المداولة و هما اللذان كتبا صيغة الاتفاق، الا ان ابراهيم احمد بدأ حال عودته يثير الشكوك حول الاتفاق، و فى 17/أذار/1964 أقبل ابراهيم احمد و عزيز شزيني وعمر مصطفى دبابة الى (سهنگه سهر) لمقابلة البارزاني، وتحدثوا كثيراً عن صيغة شباط و فى خلال الحديث كان يحتدم الجدل احياناً و يجري تبادل التهم ثم تهدأ النفوس و ينتهي الاجتماع وجميع على افضل حال من الوثام. واخيراً كان هناك إجماع على الرضا بالاتفاق. وعمد البارزاني خلال هذا الاجتماع الى جلاء كل غموض قد يعزي الى هذا الاتفاق وأوضح موقفه و وجهة نظره بأنه لا أكثر من هدنة وليس اتفاقاً بالمعنى المتعارف عليه و انه مجرد تاكتيك وطلب منهم البقاء فترة اما فى رانية او فى قلعة دزه للتشاور فى حالة ظهور مستجدات بخصوص تطبيق الاتفاق ومشهداً على ضرورة مشاركتهم فى المداولات مع الوفود الحكومية العديدة القادمة من بغداد⁽³⁾.

وحول هذه المرحلة كتب كريس كوجيرا⁽⁴⁾: (ان البارزاني ارسل قوة كبيرة بقيادة ابنه عبيدالله فى منتصف شهر حزيران/1964 للهجوم على المقر الرئيسى للحزب الديمقراطى الكوردستاني فى اثناء انعقاد مؤتمر لهم

(1) د. سعد ناجى جواد (المصدر السابق) ص105. وكذلك مسعود البارزاني (المصدر السابق) ص129.

(2) د. سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص109-110.

(3) مسعود بارزاني (المصدر السابق)، ص133-135.

(4) كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص388-389.

وبعد ذلك لجأ ابراهيم احمد و جلال الطالباني وعمر مصطفى و علي العسكري و حلمى شريف ومؤيدوهم الى ايران بهدف ابعاد انفسهم عن الاقتتال الداخلي وبقوا فى ايران الى حين اندلاع المعارك من جديد فى عام 1965 حيث عادوا واستقروا فى المناطق التى كانت خاضعة لنفوذ البارزاني).

كتب (ديفيد ادامس) فى كتابه (الحرب الكوردية وانشقاق 1964): احدث هذا القرار (قرار اتفاق 10/شباط/1964) بين البارزاني و عبدالسلام عارف فى القيادة المدنية (للبارتي) اسىً و ذهولاً يصاحبه استنكار عندما تبين لهم ان رئيس حزبهم لم يحصل على شىء لقاء ذلك. المفاجأة التى طلع بها البارزاني كانت بمثابة صاعقة انقضت على القيادة المدنية للبارتي. فبعد شهرين و اسبوعين من القطيعة بدأ اطلاق النار بين الطرفين وطورد قادة (البارتي)، وفى بداية شهر أب/1964 ارغموا مع مئات من الموالين لهم على عبور الحدود الى ايران، ويضيف : ارجو ان يكون واضحاً بان المنزلق الذي انحدرت اليه الثورة لم يكن بمؤامرة أو بمسعى من طرف خارجي قط، لكن يمكن القول ان بغداد كانت تشجع هذا الانشقاق وان ايران كانت تتربص لتجني منه مايفيد سياستها الشرق اوسطية. الا ان غاية ما انعكس فيه على الصعيد الخارجي هو فقدان الاهتمام بالحركة بوصفها عاملاً يهدد الاستقرار فى الشرق الاوسط على الصعيد الدولي، بحيث لم يعد يقتضى لاجمادها اكثر من اتفاق جانبى بين الدولتين ذات الشأن كما حصل فى الجزائر و بمباركة الدول الكبرى ذات المصالح فى المنطقة فى العام 1975⁽¹⁾.

ورغم صدور بيان 10/شباط/1964 كان الكل يتوقع صداماً وشيكاً بين الكورد والحكومة، بسب الخلاف فى تطبيق شروط وقف اطلاق النار خاصة وأن الدستور العراقى الذى نشر فى نيسان/1964، وما جاء به خاصاً بالكورد، كان اقل بكثير مما جاء فى الدستور العراقى الذى صدر فى تموز/1958 ومع ذلك فقد استمرت المفاوضات بين الحكومة و البارزاني حتى مطلع 1965. بالرغم من ان الاعمال والمطالب الكوردية قد اثارت المتصلبين فى الحكومة و فى الواقع كان كلا الجانبين يريدان استمرار الهدنة، اذ انهما لم يكونا على استعداد للقتال لكن فى مطلع الربيع 1965 اصبح واضحاً لدى الرئيس عبدالسلام عارف انه اذا اراد البقاء لنظامه، فانه عليه ان يعمل على اعادة هيبه الحكومة فى الشمال. فقد نشبت الحرب مرة اخرى فى 4/مارس/1965 حيث شنها هذه المرة رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف وسمها (هجوم الربيع)، وقد استخدم قسم كبير من الجيش العراقى فى هذه الحملة وكان باستطاعة الكورد القيام بمقاومة عنيفة لانهم اصبحوا يتلقون دعماً من الشرق والغرب، بما فيه السلاح وبدأوا باستعمال المدافع ضد الحكومة طبقاً لمصادر كوردية فى اوروبا وقد كانت تشيكوسلوفاكيا مصدر هذه الاسلحة حيث اقام الكورد فيها بعثة لهم ومع ذلك فقد كانت جميع المساعدات الخارجية تمر عبر ايران⁽²⁾.

(1) ديفيد ادامس و جرجيس فتح الله الحرب الكوردية و انشقاق 1964، دار اراس للطباعة والنشر الطبعة الثانية/ اربيل 1999 ص 36-37.

(2) د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص342-344.

وفي الحقيقة ان مصدر معظم المساعدات الخارجية ترجع الى ايران حيث أن الحكومة الايرانية بدأت اتصالاتها بالثورة الكوردية عن طريق المكتب السياسي للبارتى منذ نهاية شهر العاشر سنة 1962 على حد قول عبدالله رسول بشدرى في مذكراته، وابتدت ايران استعدادها لتقديم المساعدات بالمال والسلاح والدواء بالاضافة الى استقبال الجرحى و المرضى فى المستشفيات الايرانية⁽¹⁾.

استمرت الحرب الثالثة لمدة عام بدون أن يتمكن أى من الجانبين من احراز انتصار رئيسي، وقد شنت الحرب بنفس الطريقة القديمة، فقد تقدمت القوات المسلحة العراقية واحتلت المدن القرى الكبيرة، فى حين تنسحب قوات البيشمركة الى المعازل الجبلية مستخدمين تاكتيك الكر والفر. الا ان الحكومة فى هذه المرة منعت تسريب أو اذاعة أية انباء عن القتال الدائر⁽²⁾.

وفى ايلول/1965 عين اول رئيس وزراء مدني فى العراق منذ سنة 1958 وهو الدكتور عبدالرحمن البزاز، الا ان ذلك لم يؤثر على مجرى القتال، فقد كانت الكفة العليا لا تزال لضباط الجيش برئاسة عبدالسلام عارف و وزير الدفاع الجديد اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي الذي اشترك فى الوزارة بشرط تشديد الهجوم على القوات الكوردية. ولكن قبل ان يستطيع الجيش تنفيذ هذه الخطة، توفي عبدالسلام عارف فى حادث طائرة حين فاجأته عاصفة رملية خلال جولة فى جنوب العراق فى نيسان 1965، وتوقف القتال فى ظل وضع مضطرب وتحولت كافة الانظار الى بغداد حين كان يجرى صراع آخر على السلطة. وانتخب عبدالرحمن عارف (شقيق عبدالسلام عارف) رئيساً للجمهورية واحتفظ عبدالرحمن البزاز برئاسة الوزارة⁽³⁾.

حاول عبدالرحمن البزاز ومنذ تعيينه ايجاد حل سلمي للمشكلة الكوردية، وكان يعتقد ان الكورد شعب مختلف يمتلك كافة مقومات الأمة و ان العراق يتألف من قوميات مختلفة، وبعد فشل الحملة العسكرية التى شنت فى ايار 1966 قدم برنامجاً للصلح. وفى 29/حوزيران/1966 وبعد مفاوضات مع القيادة الكوردية اذاع البزاز برنامجاً المؤلف من 12 بنداً ومع انه لم يستطع ان يلبي جميع المطالب الكوردية، الا انه خطا خطوة واسعة نحو اللقاء معهم غير أن عبدالرحمن البزاز اظطر الى الاستقالة قبل ان تتاح له فرصة تنفيذ برنامج الوزارى و عودته للكورد. وترأس مجلس الوزراء بعده ناجي طالب ومع انه اعلن احترامه لبرنامج الوزارى و عودته لاجل تنفيذه بل انه كان من المعارضين لاقرار الحقوق المشروعة للشعب الكوردي لكونه من القوميين المتطرفين. وجاء بعده طاهر يحيى الذي بدوره لم يقيم بأية خطوات ملموسة على طريق الحل الواسع للمسألة الكوردية، وبات واضحاً ان الحكومة لاتنوى تنفيذ ايسر شروط بيان 29 حوزيران/1966⁽⁴⁾.

(1) عبدالله احمد رسول بشدرى، ثورة ايلول 1961 ضد نظام قاسم، باللغة الكوردية، القسم الثاني، ص 122.

(2) د.سعد ناجى جاد، (المصدر السابق)، ص 118.

(3) د.سعد ناجى جواد، المصدر نفسه ص 118 و ص 126-127.

(4) دكتور حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 346 وما بعده.

كذلك د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص 172 وما بعده.

المطلب الثالث

المجتمع الدولي و القضية الكوردية في العراق في هذه المرحلة

كانت المشكلة الكوردية وفشل الانظمة العراقية المتعاقبة في ايجاد حل سلمي لها مصدراً دائماً دائماً لضعف الحكومات العراقية، وفي نفس الوقت عززت موقف الحركة القومية الكوردية الى الحد الذي لم تعد فيه تعتبر مشكلة اقليمية تخص الدول ذات الاقليات الكوردية فحسب، بل انها اكتسبت طابعاً دولياً وبدأ الادعاء العراقي بان المسألة الكوردية هي مسألة داخلية بحتة يبدو غير مقنع لاسيما عندما اخذت انباء هذه الحركة والمطالب الكوردية تتصدر العناوين في الصحافة العالمية. وكان عام 1963 هو العام الذي (دوّلت) فيه المسألة الكوردية بصورة كبيرة حسب رأي الباحث سعد ناجي جواد⁽¹⁾، ففي هذا العام فاتحت الحكومة العراقية اول مرة طرفاً ثالثاً هو الرئيس جمال عبد الناصر للتوسط بينها وبين الملا مصطفى البرزاني. وفي نفس العام طالبت جمهورية منغوليا الشعبية بتشجيع من الاتحاد السوفيتي بادراج المسألة الكوردية في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽²⁾. وبدأت الدول الاقليمية التي فيها الاقليات الكوردية ايضاً تمنح لنفسها الحق في التدخل في المشكلة على أساس ان أي حل لها سيؤثر على اكرادها، ومع استمرار المشكلة بدأت اطراف دولية اخرى تتدخل أو تهتم بالمشكلة من اجل مصالحها. فبالنسبة للدول العربية كان اهتمامها بالقضية الكوردية ضئيلاً الا ان هذا الوضع تغير بعد نجاح الثورة المصرية ومجيئ جمال عبدالناصر الى السلطة. وفي ذلك الحين بدأت الحركة القومية الكوردية تدخل في دائرة الصراع العربي الداخلي، وكانت مصر في ظل جمال عبدالناصر أول دولة عربية ابدت اهتمامها بالمسألة الكوردية. وفي الوقت الذي كان عبدالناصر يمثل الموقف العربي المتفهم للحركة القومية الكوردية، فان دولاً اخرى دعمت العراق في جهوده لسحق الحركة الكوردية المسلحة واتهامها بوصفها حركة انفصالية. بل ذهب بعض هذه الدول الى حد ايجاد أوجه شبه بين مطالب الحركة الكوردية والاهداف الاسرائيلية وكانت سوريا في عام 1963 تمثل هذا الاتجاه بالدرجة الرئيسية و ارسلت قوة عسكرية للقتال الى جانب الجيش العراقي في كردستان العراق⁽³⁾. وفي النهاية لاسيما خلال اجتماعات والمؤتمرات العربية 1964-1965 وبعد حرب حزيران 1967 ادرك عبد الناصر انه لا يستطيع خسران تأييد العراق لمجرد ارضاء الكورد، وعليه ارسل بعض القوات المصرية الى بغداد وطلب من شوكت عقراوي (الممثل الكوردي) مغادرة القاهرة. وهكذا حرمت القضية الكوردية في تلك الفترة من اي دعم عربي رسمي وموضوعي، ولم تحظ الا بمعالجة سطحية في الصحافة اللبنانية. وبعد الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 طمست المسألة عربياً بصورة كلية⁽⁴⁾.

(1) د.سعد ناجي جاد، (المصدر السابق)، ص172 وما بعده.

(2) دكتور حامد محمود عيسى، (المصدر السابق) ص329.

(3) د.سعد ناجي جواد، (المصدر السابق) ص176.

(4) د.سعد ناجي جواد، (المصدر السابق)، ص177.

اما بالنسبة لايران و تركيا كان هناك اختلاف فى موقفهما من المسألة الكوردية فى العراق. فلدى تقييم الاهمية النسبية لكل من اضعاف الجمهورية العراقية والسيطرة على الأكراد، يبدو ان الحكومة التركية اعطت الاولوية للخطر الكوردي. وفي عام 1963 ارتاحت الحكومة التركية لرحيل عبدالكريم قاسم وتصفية النفوذ الشيوعي فى العراق، مما شجع تركيا على التعاون مع العراق فى قمع الحركة الكوردية. وخلال جولة القتال بين حزيران 1963 و شباط 1964 كان هناك ضباط اترك تعاونوا مع القوات العراقية، وتساهلت السلطات التركية ازاء خرق القوة الجوية العراقية للأجواء التركية لمطاردة القوات الكوردية. وعندما ظهرت بوادر الخلاف بين حزب البعث و عبدالناصر فى عام 1963، ابدت ايران رغبتها فى التعاون مع العراق و تركيا فى قمع الحركة الكوردية⁽¹⁾.

ولكن سرعان ماتبدل الموقف الايراني بعد أن أزاح عبدالسلام عارف حزب البعث فى تشرين الثاني 1963 ثم تحالف كلياً مع عبدالناصر، وأثار عبدالسلام عارف عدااء الشاه عندما أهانه فى مناسبات عديدة، بعد ذلك اخذت ايران فى زيادة دعمها للملا مصطفى البارزاني بالاسلحة والخبرة والتدريب وبالسماح لقوات البيشمركة باستخدام الاراضى الايرانية فى هجماتهم على الجيش العراقي. وبالإضافة الى ذلك استطاع الكورد ان يحصلوا على كافة انواع المساعدات من خلال ايران من انصارهم وحلفاءهم فى جميع انحاء العالم⁽²⁾.

ومن جانب اخر بدأ الاهتمام الاسرائيلي بالحركة الكوردية فى عام 1962-1963 عندما اصبحت الحركة الكوردية عاملاً فعالاً فى السياسة العراقية وكانت الغاية من ذلك ابقاء الجيش العراقي متورطاً فى صراع طويل يجعل اية مساهمة عراقية ضد اسرائيل امراً رمزياً لاغير⁽³⁾.

وحول نفس الموضوع جاء فى كتاب (الموساد فى العراق ودول الجوار): ان رئيس الوزراء الاسرائيلي (ليفى اشكول) وافق على العمل مع الكورد فى اطار العلاقة مع ايران وأوصى بأنه يجب الحفاظ على الجذوة مشتتة مع الحرص على ان لا تتحول الى حريق⁽⁴⁾.

اما بالنسبة للدول العظمى، فقد ادت علاقات الاتحاد السوفيتى الطيبة مع نظام عبدالكريم قاسم الى اهماله للقضية الكوردية. الا ان الصورة تغيرت بصورة كاملة بعد سقوط قاسم فى عام 1963 عندما تعرض الحزب الشيوعي العراقى الى حملات الاعدام من قبل البعثيين. وقد ادان الاتحاد السوفيتى استئناف القتال فى حزيران 1963 ضد الاكراد ووصفها بالمجزرة، ولكن الدعم السوفيتى الرسمي للثورة الكوردية كان معنوياً لاغير. فى هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الامريكية قد امتنعت عن مساعدة الاكراد ضد قاسم الذى كان قد بدأ يشكل تهديداً للمصالح النفطية الامريكية فى العراق، لانها خشيت ان تغضب هذه المساعدة حليفيتها تركيا و

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص181. وكذلك ديفيد أدامس، مصدر سابق ص20-21.

(2) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص182. وكذلك عبدالله بشدري، مصدر سابق ص122.

(3) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص185.

(4) شلومون نكديمون، الموساد فى العراق و دول الجوار، ترجمه بدر عقيلي الطبعة الثانية/1998 دار القدس بيروت، ص96.

ايران. اما بعد سقوط قاسم فقد كانت الولايات المتحدة تقف الى جانب النظام العراقي وتدعو كل من الكورد والحكومة العراقية الى ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية خوفاً من أن قيام حرب في كوردستان سوف لن تخدم الا الاهداف و المصالح السوفيتية⁽¹⁾.

(1) (4) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص190-191.

المبحث الثالث

القضية الكوردية فى ظل حكم البعث بعد انقلاب تموز 1968

المطلب الأول

النظام الجديد والموقف من القضية الكوردية

شهد العقد الأول من عمر العهد الجمهورى فى العراق اربعة انقلابات عسكرية وكان اثنان منها دمويان وهما ثورة 1958 وانقلاب 1963. وبحلول عام 1968 كان حزب البعث قد ظهر كقوة سياسية مهيأة فى مثل هذه البيئة. ففي الصباح الباكر ليوم 17/تموز جلب سعدون غيدان كلاً من احمد حسن البكر و جردان التكريتي و صالح مهدي عماش و بقية الضباط البعثيين الى مقر قيادة اللواء المدرع العاشر و استولى ابراهيم الداود على الاذاعة التي كانت تحرس من قبل قوات الحرس الجمهورى والتي كان يقودها هو، واستولى عبدالرزاق النايف على وزارة الدفاع، وكما كان متوقعاً لم يبد النظام أية مقاومة بعد ان جرد من ركائزه الاساسية⁽¹⁾.

جرى انقلاب 17/تموز/1968 الذي جاء بالبعث الى السلطة من جديد، بمساعدة اربع شخصيات هامة فى نظام عبدالرحمن عارف وهم العقيد ابراهيم عبدالرحمن الداود (قائد الحرس الجمهورى) و العقيد عبدالرزاق النايف (مدير الاستخبارات العسكرية) و العقيد حمادي شهاب (قائد حامية بغداد) و العقيد سعدون غيدان (قائد لواء الحرس الجمهورى المدرع)، ومرة اخرى اثبتت القوات المسلحة انها المحور الاهم للسلطة فى الحياة السياسية فى العراق⁽²⁾.

تم تعيين احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية و عين عبدالرزاق النايف رئيساً للوزراء و ابراهيم الداود وزيراً للدفاع و عماش وزيراً للداخلية، أما بقية الوزراء فقد شملوا ستة وزراء مؤيدين للنايف و من ضمنهم ناصر الحانى وزير الخارجية و عبدالكريم زيدان من الاخوان المسلمين و اربعة وزراء من الاكراد وكذلك ثلاثة اختصاصيين ومستقلين للاقتصاد و التخطيط و النفط و تم الاعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة⁽³⁾.

وفي 30/تموز/1968 استطاع البعثيون برئاسة احمد حسن البكر و صدام حسين الاستيلاء على السلطة بصورة كاملة بعد أن كسبوا سعدون غيدان و حمادي شهاب الى جانبهم و عزلوا عبد الرزاق النايف و ابراهيم الداود اللذين كانا بلاقوة بدون وحداتهما العسكرية⁽⁴⁾.

(1) ماريون فاروق سلوغلت، (المصدر السابق)، ص 156. كذلك ليام اندرسن، غاريت ستانفيلد، (المصدر السابق)، ص 101.

(2) ليام اندرسن، (المصدر السابق)، ص 102.

(3) ماريون فاروق، (المصدر السابق)، ص 157.

(4) ماريون فاروق، (المصدر السابق)، ص 159.

وكان الهدف الاول للبعث فى هذه المرة هو انشاء نظام قابل للبقاء و مقاوم للانقلابات، وكانت السياسة فى العراق فى تلك الفترة قد تطورت الى صراع داروني من اجل البقاء وكانت النتيجة حكماً استبدادياً شمولياً (Totalitarian). وكانت اساليب وخطط الحكم البعثي تنويعاً و تثبيتاً لممارسات سابقة، والفرق الكبير حيث كانت درجة القهر التي كان الحزب مستعداً لاستخدامها من اجل البقاء. وعندما ازدادت التهديدات الداخلية والخارجية معاً لبقاء النظام، ازداد مستوى العنف الضروري لفظ السُلطة بدرجة متساوية، والنتيجة فان حكم الحزب الواحد افسح المجال لحكم الفرد الواحد بعد 1979⁽¹⁾.

اما بخصوص موقف النظام الجديد من القضية الكردية، يبدو ان البعث قد قام بعدة محاولات للتقرب الى الحركة الكردية وقدم وعوداً لكل من البارزاني و خصومه (جناح ابراهيم احمد و جلال الطالباني) فى الفترة التي سبقت تموز/1968. والدليل على ذلك ان البيان الاول الصادر فى 17/تموز/1968 عن الحكام الجدد، لم تغب عنهم المسألة الكردية، اذ ذكر البيان: ان الحكام السابقين اهملوا متعمدين الاستقرار والامن الداخلي فى ربوع الوطن، وان الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وحل المشكلة الكردية بحكمة ودراية⁽²⁾. وتم الاعلان بشكل واضح عن نية الحكومة فى احترام بيان 29/حزيران/1966 وكذلك العفو عن كل من ساهم فى الحرب⁽³⁾.

وفى نهاية عام 1968 عقد المؤتمر السابع لحزب البعث و مقررات المؤتمر تعادل نصوص الدستور لدى هذا الحزب، فأكدت قرارات المؤتمر حق الاكراد فى التمتع بحقوقهم القومية فى اطار وحدة الشعب العراقي و النظام الدستوري، وان المشكلة الكردية يجب ان تحل حلاً سلمياً حتى لا تستغلها القوى الخارجية للتدخل فى شؤون العراق⁽⁴⁾.

وفى نفس الوقت عملت حكومة البعث على الاستفادة من الانقسامات الكردية الداخلية لاسيما العداء العميق بين الملامصطفى البارزاني و جناح ابراهيم احمد-جلال الطالباني. والقت بكل ثقلها بجانب هذا الجناح و عين ابراهيم احمد رئيساً للمجمع العلمي الكوردي المؤسس حديثاً، و اعطيت كتلته ترخيصاً لاصدار جريدة (النور) كي تنطق باسم الحركة القومية الكردية، وظهر العدد الأول منها فى 12 تشرين الاول 1968 وقد عبرت عن معتقدات وافكار هذه الكتلة و ايدت بطبيعة الحال السياسة الحكومية للتعامل مع القضية الكردية. كان جوهر مذهب الكتلة هو تأكيدها على ان المشكلة الكردية لا يمكن حلها إلا بالتعاون بين حركتي التحرر القومي العربية و الكردية و تطبيق الاشتراكية فى العراق. أي ان هناك تطابق بين هذه المعتقدات وبين ايولوجية حزب البعث. وبطبيعة الحال لم يكن من المتوقع ان يسلم الملا مصطفى بالهزيمة بهذه السهولة لذلك عبر البارتي عن أسفه لقرار الحكومة بتجاهل قيادة الملا مصطفى الذي اكد أنه الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الكوردي.

(1) ليام اندرسن، (المصدر السابق)، ص101-102.

(2) مقاتل من الصحراء، (المصدر السابق)، ص37.

(3) د.سعد ناجي جواد، (المصدر السابق)، ص152، كذلك ماريون فاروق (المصدر السابق) ص176.

(4) مقاتل من الصحراء، (المصدر السابق)، ص37.

واكد انه من اجل حل المشكلة يتعين على الحكومة ان تتفاوض مع الجهة التي وقعت بيان حزيران. على كل حال فان السياسة التي اتبعها حزب البعث فى هذه الفترة زادت من عمق الانشقاق الداخلي للحركة القومية الكوردية، وكان اوضح دليل على ذلك المصادمات العديدة و العنيفة التي جرت بعد تشرين الأول/1968 بين قوات الملا مصطفى البارزاني و كتلة ابراهيم احمد-جلال الطالباني، والتي تدخلت فيها القوات الحكومية الى جانب الاخيرة⁽¹⁾.

بعد ذلك قرر الملا مصطفى تصعيد القتال بمهاجمة المنشآت النفطية في كركوك في الأول من اذار/1969 والتي كانت تعتبر اكبر منشآت نفطية عراقية وافادت وسائل الاعلام الخارجية ان الكورد نفذوا عملية تخريبية فى مصانع النفط فى شمال العراق، وقد ادت هذه العملية الى انخفاض مستوى الانتاج في تلك المنشآت الى 50%، مما ادى الى ارغام نظام البعث الى استئناف المفاوضات مع القيادة الكوردية⁽²⁾.

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص154-155.

(2) شلومون نكديمون، الموساد فى العراق، (المصدر السابق) ص219-223.

المطلب الثاني

اتفاقية 11/اذار/1970

واقرار الحكم الذاتي لكوردستان العراق

بعد المؤتمر السابع للقيادة القطرية لحزب البعث نهاية عام/1968 بدأ موقف الحزب يتغير باتجاه الحل السلمي للقضية الكوردية وجاءت نقطة التحول فى اذار- نيسان/1969 عندما تضافرت ثلاثة عوامل لترجيح كفة الحل السلمي⁽¹⁾:

الاول: هو نجاح القوات الكوردية فى مهاجمة منشآت النفط فى كركوك باسلحة جديدة ومنتطورة.
الثاني: والاكثر اهمية هو قرار ايران فى نيسان 1969 اعتبار معاهده 1937 مع العراق لاغية و باطلة.
الثالث: مشاكل العراق المتزايدة مع شركات النفط الأمر الذى كان يعنى عدم دفع عائدات النفط بشكل ثابت أو حتى توقفها.

فى ايلول/1969 بدأت الحكومة العراقية اتصالاتها مع القيادة الكوردية المتمثلة بالملا مصطفى البارزاني، ودخل الجانبان فى مفاوضات تمهيدية وناقشا جوانب مختلفة من المطالب الكوردية وتم الاتفاق على الحكم الذاتي من حيث المبدأ. و كان الخلاف الأكثر تعقيداً يدور حول تحديد المناطق الكوردية و خاصة مصير مدينة كركوك. وفى 9/اذار/1970 ذهب صدام حسين نفسه الى كوردستان العراق و التقى بالملا مصطفى البارزاني و قادة البارتي و أكد لهم استعداد حكومته للمصادقة على كافة الاتفاقات التي تم التوصل اليها فى المفاوضات فى بغداد. وفى 11/اذار اعلن البيان رسمياً من اذاعة و تلفزيون بغداد من قبل الرئيس احمد حسن البكر و عين صدام حسين رئيساً للجنة العليا لشؤون الشمال و هي اللجنة التي شكلت للاشراف على تنفيذ الاتفاق، وفى الختام كانت هناك عدداً كبيراً من الظروف و العوامل السياسية التي ساهمت فى ابرام هذه الاتفاقية كما ذكرنا سابقاً، ولكن اهم هذه العوامل التي دفعت حزب البعث الى اللجوء الى الحل السلمي فى تلك المرحلة، هي التهديدات الخارجية التي بدأت تتسلل عبر بوابة الفشل فى حل المسألة الكوردية سلمياً و اعادة الاستقرار الى كوردستان العراق. وكان التهديد المتعظم من ايران التي بدأ يأخذ شكل تحرشات حدودية متواصلة، بالاضافة الى المطالبة باجزاء من الأراضي و المياه العراقية. كما كانت هناك مساعدات اسرائيلية للبارزاني و الذى تبعه تزايد فى الدور الامريكى المساند للقضية الكوردية. وهكذا كان لا بد من التعامل مع المسألة الكوردية بصورة لاتهمل الجانب الاقليمي والدولي فيها، و الذى اصبح يشكل عاملاً مهماً فى ايجاد حل للمشكلة⁽²⁾.

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص157.

(2) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص160-166.

ومن جانب آخر توسط الاتحاد السوفيتي بصورة غير رسمية في مفاوضات 11/أذار، وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزاني الدخول في المداولات مع حزب البعث، وقد لعبت الوساطة السوفيتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي. فقد أصبح من غير الممكن تصور أي حل للقضية الكوردية خارج إطار الحلول الوطنية والديموقراطية، وعلى هذا الأساس اصدرت حكومة البعث بيان 11/أذار كحل للمشكلة الكوردية والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية و على وحدة الدولة العراقية. ولم يعلن البيان باعتباره اتفاقية مشتركة يحمل توقيع الطرفين العراقي والكوردي، ولكنه صدر في شكل بلاغ رسمي من مجلس قيادة الثورة⁽¹⁾.

وكان البيان اهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال حل المسألة الكوردية في العراق حلاً سلمياً. والاهمية السياسية لهذا البيان تبدو من خلال مضمونه الذي ينطوي على ابراز اربع حقائق اساسية ترتبط كل منها بالآخرى ارتباطاً وثيقاً: وهي الحفاظ على وحدة العراق، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي، والاعتراف بالحركة القومية الكوردية، والنص في الدستور على ان العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية القومية الكوردية.

بالاضافة الى مسائل مهمة اخرى بان يكون رؤساء الوحدات الادارية في المناطق الكوردية سيكونون من الكورد انفسهم، ونص البيان كذلك على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية ذات الاغلبية الكوردية⁽²⁾.

وكان الاتفاق بين الطرفين يتضمن مسألتين لم يعلن عنها في البلاغ الرسمي لمجلس قيادة الثورة وهما:
الاولى/ تحديد فترة انتقالية قدرها اربع سنوات قبل الاعلان عن الحكم الذاتي لكوردستان العراق في موعد اقصاه 11/أذار/1974.

الثانية/ اعادة احصاء سكان الكورد في كركوك والمناطق المتنازع عليها في موعد اقصاه 11/أذار/ 1971 لإجراء الاستفتاء. وقد رفض البعث فكرة الاستفتاء سواء في ذلك التاريخ أو أي تأريخ لاحق لانه كان يعلم جيداً ان الغالبية العظمى في محافظة كركوك هي من السكان الكورد⁽³⁾.

وكانت هذه النقطة من اكثر المواضيع اثاراً للجدل والخلاف كما برهنته لاحقاً أحداث المستقبل. ولو اجري هذا الاستفتاء الموعد فانه -على الأرجح- كان سيثبت وجود اغلبية كوردية في المنطقة المحيطة بكركوك و في مناطق اخرى لم تدمج فيما سميت في آخر الأمر بمنطقة الحكم الذاتي في /أذار/ 1974⁽⁴⁾.

يقول كريس كوجيرا: كانت العقبة الكبرى بين الطرفين هي تحديد الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي وفي الاخير وافق البعث على نفس المنطقة الجغرافية التي وافق عليها الانكليز مع الشيخ محمود البرزنجي في

(1) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 358. وكذلك ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق) ص 79.

(2) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 363-364.

(3) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 352.

(4) ماريون سلوغت، (المصدر السابق)، ص 179-180.

1919 و1924 من القرن العشرين أى المنطقة التي تشمل محافظات السليمانية واربيل ودهوك، واكدوا فى مفاوضاتهم مع القيادة الكوردية على تناسي كركوك و المناطق النفطية الاخرى (1).

كتب السيد مسعود البارزاني فى معرض تقييمه للاتفاقية: لأول مرة فى التاريخ الحديث جرى الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي السياسية بوثيقة قانونية من دولة ذات سيادة لاسبيل الى طمسها ولا حجبها وستبقى الى الابد، ولا يمكن الانتقاص من قيمة القرار الذي يتضمنه. كان اتفاق الحادى عشر من آذار/1970 حلاًّ تقدماً عادلاً للمشكلة الكوردية ونصراً عظيماً للشعب العراقى عموماً وللشعب الكوردي خصوصاً وفوزاً عظيماً للشورة (الثورة الكوردية) وللحزب (البارتى) ولم يكن فيه اى عيب أو قصور الا انه تعثر عند التنفيذ. وعلي الاقرار هنا ان مسؤولية تعثر تقع على الطرفين علينا وعلى الحكومة، لكن ليس على سبيل المناصفة فنصيب الحكومة من التنكر للاتفاق كان اكبر من نصيبنا بكثير (2).

وقد شهدت فترة الانتقال التي كانت محددة بأربع سنوات من عام/1970 الى عام/1974 لتطبيق نظام الحكم الذاتى تصدعاً كبيراً فى العلاقات بين الحكومة العراقية و الحركة الكوردية. ويتضح ذلك جلياً فيما جاء من المذكرتين المتبادلتين بين القيادة القطرية لحزب البعث و بين المكتب السياسى للبارتى فى 23/9/1972 و 28/10/1972 وقد اشارت مذكرة حزب البعث الى اسباب نشؤ الازمة بين الحكومة والحركة الكوردية فى النقاط التالية :

1. محاولة الحزب الديموقراطى الكوردستانى اعطاء الحل السلمى طابع الانتصار و فرض الحل لا طابع الوفاق الوطنى الديموقراطى.
 2. مسألة العلاقات الخارجية التي تقيمها الحركة الكوردية بالدول الاجنبية مثل ايران و اعتبرت ذلك ضرباً للوحدة الوطنية وتهديداً لسياسة الدولة.
 3. منطقة كوردستان تسير فى اتجاه بعيد عن سلطة الحكومة المركزية و نهجها نظراً لهيمنة القوات المسلحة الكوردية عليها.
- وعلى الرغم من ذلك فقد اعترفت المذكرة بوقوع الازمة من جانب الحكومة العراقية وذلك لأن قسماً من الاجهزة الادارية و الامنية التي تحملت مسؤولية تنفيذ الاتفاقية لم تستوعب هذا البيان و قيمته السياسية و القانونية و بناءً على ذلك انطلقت تلك الاجهزة فى تصرفها و تنفيذها لسياسة الدولة فى كوردستان. وفى المقابل تقدم الحزب الديموقراطى الكوردستانى بمذكرة سلطت الاضواء على الازمة التي مارستها الحكومة العراقية منها:

(1) كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص363-364.

(2) مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص242.

1. قيام السلطة السياسية في الدولة بتعليق تمتع الشعب الكوردي بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط التي لم ترد في الاتفاقية كوجوب ايمان الكورد بان العراق جزء من الوطن العربي و الشعب العراقي بعربه و كورده جزء من الامة العربية.

2. اتخاذ الاجراءات السياسية الخطيرة والمتعلقة بمستقبل الدولة واعلانها باسم الشعب العراقي وحكومته و معزل عن الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى في العراق.

3. عدم الالتزام بتنفيذ المادة الثالثة من بيان أذار في شأن مشاركة الكورد في الحكم والسلطة.

4. تقليص المنطقة الكوردية الى حد ادنى و ازالة قرى كوردية كثيرة من الوجود وتسفير عشرات الالاف من الكورد الفيليين الى ايران. وعلى كل حال كانت العلاقات بين الكورد وحزب البعث بعد صدور بيان أذار سنة 1970 لا توحى بالتفائل بل كانت في سبيلها الى الصدام خاصة في النصف الاخير من عام 1970، فقد جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزاني⁽¹⁾.

لقد كانت النتيجة الرئيسية هي استغلال البعث للاتفاقية لغرض كسب الوقت و بناء و تثبيت النظام بشكل كاف ليكون قادراً على اعادة تطبيق سياساته الاصلية تجاه القضية الكوردية في المستقبل اللاحق⁽²⁾.

ومن اجل تغيير الحقيقة على الأرض اطلقت حكومة البعث عملية مقصودة (لتعريب) مدينة كركوك بتقديم اغراءات مالية كبيرة للعرب للانتقال الى كركوك و المناطق المحيطة بها لتغيير تركيبتها العرقية. ومن جانب اخر كان البارزاني قد وافق على قطع العلاقات مع ايران كجزء من اتفاقية أذار، لكنه عاد في عام 1972 الى قائمة من يتلقون المساعدات من ايران وكذلك الى استلام العون و المساعدة من الولايات المتحدة و اسرائيل، وهكذا اكتسبت المشكلة الكوردية بعداً دولياً خطيراً⁽³⁾.

في الثامن من نيسان/1972 وقعت معاهدة الصداقة بين العراق و الاتحاد السوفيتي و اعتبرت ايران المعاهدة بمثابة تهديد مباشر ضدها، وفي نفس الفترة طلبت القيادة الكوردية من الرئيس الروسي (كوسينكن) العمل على القيام بوساطة بينها و بين حكومة البعث، الا ان الاتحاد السوفيتي لم يقيم بأية وساطة، مما دفع بالكورد نحو ايران و الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس نيكسون و وزير خارجيته (كيسنجر)⁽⁴⁾.

حاول الحزب الديمقراطي الكوردستاني وكذلك الحكومة العراقية إنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على السلام في كردستان، وقد جرت في 17 كانون الثاني 1974 مباحثات في بغداد بين الطرفين لكن هذه المفاوضات تعثرت ثم أرسل الحزب الديمقراطي الكوردستاني وفدا اخر في 22 شباط إلى بغداد، بأمل إستئناف المفاوضات ولكنه لم يستقبل. و في 3 أذار 1974 أعلنت الجبهة القومية التقدمية التي شارك فيها الحزب الشيوعي العراقي الى جانب حزب البعث بضغط من الاتحاد السوفيتي أن الحكومة العراقية تصدر قانون الحكم الذاتي، وبدون إشترك

(1) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 364-366.

(2) ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق)، ص 180.

(3) ليام اندرسن غاريت ستانفيلد، (المصدر السابق)، ص 108.

(4) كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص 434-437.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مراجعة النص و هذا يخالف ما تم الإتفاق عليه في 11 أذار 1970. وفي 8 أذار 1974 بذلت اخر الجهود لوقف الحرب وأستقبل إدريس البارزاني من قبل صدام حسين في بغداد وأقترح أن ترجيء الحكومة إصدار القانون من جانب واحد وأن تمتد فترة الإنتقال سنة أخرى حتى 11 أذار 1975 على أن تظل الاوضاع على ما هي عليه ولكن الاقتراح صادف الرفض و في 11 أذار 1974 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق من جانب واحد⁽¹⁾.

(1) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص222.

المبحث الرابع

إنهاء فترة الانتقال وفشل جهود السلام

المطلب الأول

إندلاع القتال من جديد في آذار 1974

كان حزب البعث يتصرف وكأنه يطبق كل بنود إتفاقية آذار 1970 -حسب إدعائه- بإخلاص و بأكثر الوسائل كرماً ويحافظ في نفس الوقت على وحدة العراق. وعلى هذا الاساس صرح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ضمن خطاب له في الذكرى الخامسة لإنقلاب 17 تموز 1968 فقال لقد شهدت السنوات الثلاث والنصف منذ إعلان بيان آذار جهوداً مكثفة لتنفيذ بنود البيان ويمكن القول بأن اغلب بنود البيان قد تم تنفيذها بالفعل فيما يتعلق بحزب البعث العربي الإشتراكي والنظام الثوري. ومما يؤسف له كثيراً إن نفس الفترة قد شهدت قضايا وأزمات حادة وأخطاء أساءت للوحدة الوطنية و لبعض الحدود أعاققت تقدم الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية⁽¹⁾.

أما وجهة النظر الكوردية عن هذه التطورات فقد لخصها د. محمود عثمان: قبل إندلاع المصادمات في أواخر ربيع 1974 كانت أكثر شدة وبعداً: (في مجلس قيادة الثورة لا شيء لنا، في الجيش لا نملك شيئاً، وفي خدمات الأمن و الإستخبارات لا نملك شيئاً، في وزارة النفط لا نملك شيئاً، في وزارة الداخلية لا نملك شيئاً، في وزارة الخارجية لا شيء لنا، في الحقيقة لا نشغل أي مركز حساس، الكورد لا يملكون شيئاً في إتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية الداخلية أو الخارجية و كل شيء يقوم به حزب البعث، لا نملك مشاركة في النظام بل لنا مشاركة على المستوى الإداري فقط)⁽²⁾.

أعطيت القيادة الكوردية مهلة (15) يوماً إضافية للاشتراك في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية و ذلك عند اعلان قانون الحكم الذاتي في 11 آذار 1974، لكن البارتي رد على ذلك بأن طالب بتوسيع منطقة الحكم الذاتي و أعطاء الكورد نسبة من عائدات النفط تعادل نسبة الكورد إلى مجموع سكان العراق⁽³⁾.

إندلعت الحرب مرة أخرى و دخلت بغداد بكل قوتها في هذه الحرب، حوالي ربع مليون جندي، مئات الدبابات المتطورة وكل السلاح الجوي. وقد توجت أولى الاعمال الحربية بقصف مدينة قلعة دزة في 1974/4/24 مما أدى إلى إستشهاد عشرات المدنيين بينهم مائة و ثلاث و عشرين طالباً جامعياً و جرح أكثر من (400) منهم. وفي

(1) ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق)، ص222.

(2) ماريون فاروق سلوغت، المصدر نفسه، ص222.

(3) ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق)، ص224.

يوم 1974/4/26 قامت عدة طائرات بقصف مدينة حلبجة المزدحمة بالسكان و القت عليها أطنانا من القنابل بموجات متعاقبة وكان من نتيجتها إستشهاد 57مواطنا و أصابة أكثر من 80 بجروح⁽¹⁾.

وقد أحتشد الاف المتطوعين الكورد من سائر مناطق العراق الى جانب القيادة الكوردية بزعامة ملا مصطفى البارزاني، بينما أخذت حشود اللاجئيين طريقها نحو الشمال هربا من مناطق القتال و بحلول نهاية 1974 كانت هناك عشرات الالاف من اللاجئيين في المخيمات الوقتية داخل الحدود الايرانية⁽²⁾.

وبعد نشوب القتال في ربيع 1974 شن النظام هجوما شرسا على المكتسبات التي تحققت للشعب الكوردي، فبادر إلى إلغاء وزارة شؤون الشمال التي كانت من مكتسبات شعبنا منذ بيان 29 حزيران 1966، وقام بتفكيك مديرياتها العامة وتولى البعثيون و عملائهم إدارة المحافظات الكوردية، وحررت الدراسة الكوردية و الغيت في كافة المناطق خارج محافظتي أربيل و السليمانية، وأغلقت الصحف والمجلات والمراكز الثقافية الكوردية الرسمية والأهلية، كما أبعث الكورد الوطنيين من الوظائف الحكومية⁽³⁾.

بحلول آب 1974 بلغت الحرب الكوردية-الحكومية مستوى لم تبلغه من قبل سواء من حيث إتساع المسرح أو ضراوة القتال أو أنواع الاسلحة لدى الطرفين. وقد كان لشاه ايران دورا كبيرا في إمداد الاكراد بكل ما يحتاجون إليه من أنواع الاسلحة وأصبح القتال عبئا ثقيلا على الأكراد والعراقيين والاييرانيين في وقت واحد⁽⁴⁾.

وفي بداية عام 1975 بدا الوضع وكأنه صعب الحسم لاي من الجانبين تماما مثل الاوضاع في المواجهات السابقة بين الكورد والحكومة العراقية في بغداد، بالرغم من أن بغداد بدت هذه المرة وكأنها تحت ضغط أكبر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى الكلفة العالية لهذه الحرب في الرجال و الانفاق الحكومي وازدادت المساعدات الايرانية للكورد و ذلك يتجهيزهم بصواريخ (ريبيار) و بمدافع (155 ملم)، وبيدوا أن الايرانيين قصفوا مواقع الجيش العراقي من جانبهم على الحدود في نهاية كانون الاول 1974، في هذه المرحلة تصاعدت المواجهه لكي تقترب من شفا حرب شاملة بين العراق وايران. كان البارزاني و مؤيدوه معتمدين كليا على الدعم الايراني وهو اعتماد كان البارزاني يحاول بيأس تغييره بمناشدات مستمرة للولايات المتحدة وبالوعود الكبيرة التي كان يقدمها لها، لأنه يعلم يقينا أنه إذا تم اقناع الشاه بوقف مساعداته فأن المقاومة الكوردية ستنتهار وهذا ما كان يعنيه البارزاني و النظام العراقي. بالإضافة إلى المصالح المختلفة للأطراف الثلاثة في المواجهة، فإن القوى الأخرى داخل المنطقة وخارجها كانت تواقه لإيجاد طريق ما يؤدي إلى تسوية مقبولة او على اقل لإحتواء الوضع⁽⁵⁾.

(1) ماريون سلوغت، (المصدر السابق)، ص224.

(2) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص370.

(3) مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص330.

(4) مقاتل من الصحراء، جزء الثالث (المصدر السابق) ص41.

(5) ماريون سلوغت، (المصدر السابق)، ص226-227.

بعد كانون الثاني 1975 أزداد الوضع تدهوراً لأن إيران نشرت كتيبتين في كردستان العراقية لتوفر شكلاً آخر من الدعم المباشر للقوات الكردية و بمواجهة احتمال إنهيار اقتصادي و عسكري، اختار صدام حسين الانصياع للقوة الأكبر أي للجارة إيران⁽¹⁾.

(1) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص 115.

المطلب الثاني

اتفاقية الجزائر لعام 1975 وإنهيار الثورة الكوردية

في عام 1974 و بعد اشتداد المعارك بين القوات العراقية و القوات الكوردية، حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعداتها للثورة الكوردية. وقد بدأ صدام حسين إتصالاته مع الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية كالمملكة العربية السعودية والاردن ومصر. وفي مؤتمر القمة العربية في الرباط عرض صدام حسين (الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية في عهد رئاسة أحمد حسن البكر) قضية العلاقات مع ايران، لذا قرر المؤتمر أن يقوم الملك حسين بالوساطة بين البلدين، كما نشطت الوساطة المصرية العلنية بعد هذا التاريخ. وفي منتصف شتاء 1974 تم إجتماع بين وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي و وزير الخارجية الإيراني عباس علي خلعتبري في استنبول، وقد سئل وزير الخارجية الايراني فيما إذا كان إتفاقهم مع العراق سيكون على حساب الكورد؟ فأجاب بالنفي ولكن أضاف مامعناه إذا ما أتفق طرفان من ثلاثة أطراف فسيخسر الطرف الثالث حتماً⁽¹⁾. حاول صدام حسين دفع أي ثمن من أجل وقف القتال وان كان على حساب السيادة العراقية والعربية على أهم ممر مائي في الخليج أي شط العرب⁽²⁾. وقد لوح قبل ذلك في 8 آذار 1974 في آخر لقاء له مع إدريس البارزاني قال بصراحة (لو أضطررنا إلى التنازل لإيران عن شط العرب كي لا يخرج العراق من يدنا فلن نتردد) أي بالاتفاق مع شاه إيران في نهاية المطاف، الأمر الذي لم تتصوره القيادة الكوردية ولم يحاول وضع خطة بديلة في حالة إفتراض حدوث الاتفاق⁽³⁾.

نشطت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين في الوساطة بين العراق و ايران و في 6 آذار 1975 وفي خلال إنعقاد مؤتمر دول الأوبك في العاصمة الجزائرية، وقع كل من صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية و محمد رضا شاه إيران إتفاقية بين العراق و ايران. وتنص الإتفاقية على تسوية مشاكل الحدود و خصوصاً (تقسيم شط العرب) و تلتزم إيران بإيقاف دعمها للحركة الكوردية في كردستان العراق و بإغلاق حدودها مع العراق في وجه أي أنشطة عداوية للعراق. وكانت هذه الإتفاقية قد وضعت نهاية للثورة الكوردية في العراق، ولجاء الملا مصطفى البرزاني إلى طهران ومنها سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية حيث عاش لاجئاً سياسياً حتى وفاته في عام 1979. و بجلول 13/أذار/1975 أعلنت الحكومة العراقية وقفا شاملاً لاطلاق النار وكذلك أعلن عفوا شاملاً عن جميع الكورد الذين يسلمون انفسهم و أسلحتهم حتى الأول من نيسان 1979⁽⁴⁾.

(1) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 371.

(2) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 371.

(3) مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص 342.

(4) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص 372. كذلك جعفر حسيني، على حافة الهاوية-العراق/1968-2004 دار الحكمة لندن الطبعة الاولى 2003م/1424هجرى، ص 165.

وعلى أساس إتفاقية الجزائر وقع الطرفان إيران و العراق في 13/حزيران/1975 معاهدة الحدود الدولية و بناء علاقات حسن الجوار. أن إتفاقية الجزائر هذه مثلت لحظة اذلال لصدام حسين و حكومة البعث، إذ لم يحصل العراق بالمقابل الا على القليل بإستثناء إلتزام إيران بإنهاء المساعدة للاكراد. في خلال يومين من توقيع الإتفاقية، فقد توقف كل الدعم الدولي للاكراد من إيران و إسرائيل وكذلك من الولايات المتحدة الامريكية و ترك الاكراد لقدرهم و في غضون أسبوعين إنهارت الثورة الكوردية التي إستمرت حوالي أربعة عشرة عاماً⁽¹⁾.

كتب السيد مسعود البارزاني حول هذه الإتفاقية: في الواقع أن الجميع (وهو يقصد الدول العربية و إسرائيل و أمريكا بالإضافة إلى إيران و العراق) كان شريكا في هذه العملية، فهؤلاء و غيرهم إتفقوا على أن الحل الوحيد هو الأعداد للقاء شخصي بين صدام حسين و بين الشاه بمناسبة عقد (مؤتمر الأوبك) في الجزائر، حيث تكون المساومة على حقوق الشعب الكوردي. وكان قد سبق لإسرائيل أن وعدت بأن مساعداتها ستتواصل حتى لو أغلق الشاه حدوده بوجه الثورة الكوردية و أنها ستقدم على ذلك عن طريق انزال ما يحتاجه الجيش الثوري جواً وكان قد تعين موضعان لذلك. وكانت الإدارة الأمريكية اجابت طلبا كورديا بالتدخل والضغط على إيران بعدم التعاون العسكري مع العراق، أنها لا تستطيع عمل شيء، وبعد هذا قطعت الولايات المتحدة إتصالها بالقيادة الكوردية وردت إسرائيل أيضا بأنها لا تستطيع الوفاء بتعهداتها و أن هناك صعوبات فنية و إستراتيجية تحول دون ذلك. بعد ذبوع أنباء الإتفاقية و توقيعها في الجزائر العاصمة وعودة الشاه إلى طهران، تبين أن الهدف الأساسي من هذه الإتفاقية كان تصفية الثورة الكوردية و إنها ليست من قبيل الإتفاقات الشكلية بل هي إتفاقية جدية وضعت لتطبق و أنها تحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي، فكلاهما كان يرى في الثورة الكوردية بؤرة واحدة من بؤرات الإحتكاك بين هاتين الدولتين العظميين قد تقلب الحرب الباردة بينهما إلى حرب ساخنة. من ذلك اتضح لنا سر تهرب الجهات الامريكية من الرد على تسائلاتنا وتنكر إسرائيل لوعودها، ولم يحاول الإتحاد السوفيتي اخفاء موقفه مما حدث، فقد بدا اشبه بالشامت المتشفي. وكان في حينه على أوثق الصلات بنظام هواري بومدين وكذلك بالنظام العراقي الذي ارتبط معه بمعاهد الصداقة و التعاون منذ 1972. ان إتفاقية الجزائر كانت طبخة شاركت فيها اطراف عديدة، فقد حصل الشاه على شط العرب وحصلت امريكا على وعد من النظام العراقي بالخروج من دائرة النفوذ السوفيتي و الدخول في دائرة النفوذ الامريكي⁽²⁾. لقد تم الترحيب وعلى نطاق واسع بالاتفاقية من قبل جيران العراق في الخليج، وكانت هذه المرحلة حيوية جداً في عملية اندماج العراق ضمن معسكر الدول العربية الموالية لأمريكا، تلك العملية البطيئة ولكن كانت محددة⁽³⁾.

كانت هناك ثلاث خيارات امام القيادة الكوردية، إما التسليم و اللجوء الى ايران، او التسليم الى السلطات العراقية والاستفادة من العفو العام أو الاستمرار في القتال بدون دعم ايران، و(على العكس) مواجهة تعاون

(1) كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص489-511 فصل خاص باتفاقية الجزائر لعام 1975 و نهاية ثورة ايلول 1961.

(2) مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص343 ومابعده.

(3) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق)، ص230.

عراقي-ايراني مشترك وفق الاتفاقية المبرمة. انقسمت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني على نفسها: قسم يرفض التسليم ويطالب باستمرار القتال، وقسم يرى انقاذ ما يمكن انقاذه من خلال اتفاق مع بغداد، فى الوقت الذى رفضت بغداد أى اتفاق مع القيادة الكوردية غير الاستسلام. غير ان البارزاني حسم القرار وكيفية مواجهة اتفاقية الجزائر بالقاء السلاح واللجوء الى ايران فى 18/3/1975. وبذلك انهارت الثورة الكوردية تماماً بعد هذا القرار وكانت اكبر كارثة نفسية وعسكرية وانسانية (وكذلك سياسية) عرفها الشعب الكوردي فى تلك اللحظة من تاريخه الحديث بسبب تحالف عدة دول ضده فى حين وقف العالم متفرجاً⁽¹⁾.

وجهت الاتفاقية (اتفاقية الجزائر) ضربة قاصمة الى الحركة الكوردية -بالرغم من انه لم يتم سحقها كلياً- ادت الى ان تتغير طبيعة ومجال الفعاليات التى كانت قادرة عليها. وبالنسبة لحكومة البعث كانت تسوية المسألة الكوردية قد تمت وفق برنامجها الاصلي و وفق شروطه وكانت تعني كذلك زيادة كبيرة فى سلطات النظام عموماً وسلطات صدام حسين خصوصاً. بالاضافة الى ذلك فأن الاتفاقية كانت تعني بأنها (الحل النهائي) للخلافات على الحدود التى افسدت العلاقات بين البلدين منذ اواخر الثلاثينات. وكانت الاتفاقية تعني غلقاً فعالاً للحدود مع ايران بشكل يمنع اوصول الامدادات للكورد ومنع تجمعاتهم على الجانب الايراني من الحدود، وهكذا وبما ان الحدود مع تركيا قد اغلقت بوجه الكورد منذ بدأ القتال فى عام 1974 من قبل الاتراك انفسهم، اصبح على الكورد الاختيار ما بين إستئناف القتال فى جبال كوردستان واما الاستسلام للسلطات العراقية واما الدخول الى ايران كلاجئين لاغير⁽²⁾.

بالرغم من كل ذلك يمكن القول بأن الهوية الثقافية وحتى وجود وبقاء الثلاثة ملايين كوردي عراقي قد اصبحت مهددة منذ 1975 اذ طبق النظام فى اذار 1974 ادارة محلية للحكم الذاتى، واستثنى من منطقة الحكم الذاتى كلا من جبل سنجار والمنطقة الواقعة بين عقرة والموصل، وكذلك الاراضي المحيطة بكركوك و منطقة كفري و المنطقة المحاذية للحدود مع ايران من ميدان الى بدرة. أى ان منطقة الحكم الذاتى كانت تقل كثيراً عن نصف مساحة كوردستان العراق. وتمت اعادة ترسيم الحدود الادارية لمحافظة كركوك و صلاح الدين ومركزها تكريت بحيث يضمن اكثرية عربية فى محافظة التأميم فى محاولة لتعريبها⁽³⁾. والاضر من كل هذا انه (اى ان النظام) تصرف بروح المنتصر و نسي ان (العقل يجب ان يمنع المنتصر من الافراط فى انتصاره، لأن النصر لحظة عابرة فى التاريخ هذا اذا اعتبرنا تجاوزا ان ما حدث انتصار، و ان العلاقة بين الشعب والحكومة لا يمكن ان تكون يوماً ما علاقة غالب ومغلوب⁽⁴⁾).

(1) د. حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص 376.

(2) ماريون فاروق، (المصدر نفسه)، ص 229.

(3) ماريون فاروق سلوغت (النصر السابق)، ص 350.

(4) جعفر الحسيني (المصدر السابق)، ص 171.

المطلب الثالث

إستئناف العمل السياسي والعسكري بعد عام 1975 في كردستان

عندما إنهارت الثورة الكوردية على اثر إتفاقية الجزائر في 6/أذار/1975، فقد أعلنت القيادة الكوردية (المتمثلة بالمرحوم الملا مصطفى البارزاني) إنهاء الكفاح المسلح و إنهاء النضال السياسي معاً، وخيرت المواطنون الكورد بين العودة إلى العراق أو الهجرة إلى ايران، الامر الذي أدى إلى حدوث فراغ كبير في الميدان السياسي الكوردي وإنفرط الرباط الذي كان يشد جميع الوطنيين الكورد على إختلاف إتجاهاتهم الفكرية والسياسية مع بعضهم. لقد كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني في الواقع تجمعاً قومياً عريضاً، وقد دخلت تحت رايته جميع الطبقات و الفئات. وكان اليأس قد بلغ ذروته و أعلن الرئيس العراقي أن الثورة الكوردية (قد انتهت و إلى الأبد)، و حتى أصدق أصدقاء الحركة الكوردية لم يكونوا متفائلين بأي شكل من الاشكال ازاء احتمال نهوض كوردي في المستقبل القريب. ولكن سرعان ما بدأ الكورد في تنظيم صفوفهم مرة اخرى و ظهرت عدة تيارات ادت في النهاية إلى ظهور و بروز عدة أحزاب جديدة، فقد كان من المستحيل الاستمرار تحت قيادة واحدة تقليدية لا تتناسب مع تحديات المرحلة بعد الكارثة. وهو تطور طبيعي و صحي لكل حركة تحررية، فهي تمر من الطفولة إلى المراهقة ثم إلى سن الرشد⁽¹⁾.

وفي الأول من حزيران/1975 أعلن من دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية عن تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني من قبل السيد جلال الطالбاني و عدد من الشخصيات الكوردية. ومبادرة من الاخوين إدريس و مسعود البارزاني أعلن عن تشكيل (القيادة المؤقتة) للحزب الديمقراطي الكوردستاني في 10/12/1975⁽²⁾. بالإضافة الى (الحركة الإشتراكية في كردستان) والتي كانت على رأسها عدد من الشخصيات الكوردية منهم على عسكري و صالح يوسف و رسول مامند و غيرهم. كان النظام العراقي وقع في خطأ استراتيجي كبير عندما تصور انه بإمكانه أن يملء الفراغ السياسي الحاصل في كردستان بالتنظيمات التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي، على أن النظام فشل في كسب التأييد الشعبي لحزبه بين الكورد في تلك الايام الصعبة. أبدت القيادات الكوردية في الخارج و بمشاوره مع القيادات الموجودة في داخل كردستان

(1) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص 379.

(2) نوشيروان مصطفى، (له كه نارى دانوبه وه بۆ خرى نازهنگ، ديوى ناوه وهى روداوه كانى كردستان) 1978/1975، باللغة الكوردية الطبعة الثانية 1997 السليمانية، ص 71.

إستعدادها للقيام بالثورة المسلحة وذلك في صيف عام 1976، معتمدة على أسلوب حرب العصابات، أى بعد حوالي مرور عام واحد على إنهيار الثورة التي استمرت لمدة 14 سنة⁽¹⁾.

وفي مواجهة هذا الوضع إستمر النظام في أبقاء قسم كبير من الجيش العراقي في كردستان خلال كل عقد السبعينات لكن مع كل هذا كان لنظام البعث اليد الطولى في المنطقة مادامت الحدود مقفلة مع إيران⁽²⁾.

وفي تلك الفترة إستمر النظام في تنفيذ سياسته القمعية ضد الشعب الكوردي و ذلك في إطار ثلاثية (الترحيل-التعريب-التبعيث). فقد قام بتدمير عدد كبير من القرى الحدودية بهدف إنشاء (حزام امن) بمحاذاة الحدود مع كل من إيران و تركيا. وقام ببناء مجتمعات سكنية قريبة من المدن الكبيرة لسكان تلك القرى المهدامة. وذلك من أجل القضاء على كل الإمكانيات المساعدة لأستمرار الثورة في كردستان. لكن الموقف تغير بشكل كبير جدا، ورأسا على اثر سقوط نظام الشاه في إيران في شباط/1979 بعد إنتصار الثورة الإسلامية للشعوب الإيرانية. لقد إنهارت إتفاقية لجزائر بعد الثورة الإيرانية و واجه البعث من جديد الانبعاث الجديد للمشكلة التي تمكن من التغلب عليها منذ عام 1975. بالإضافة إلى ذلك شجعت الفوضى الفعلية التي عمت إيران بعض الكورد العراقيين على تأسيس قواعد لهم في كردستان الإيرانية. ولقد أرتاع البعث من هذا الوضع بوضوح، الامر الذي حدى به الى دعوة قائد الجيش التركي (الجنرال كنعان ايفرين) إلى بغداد في نيسان 1979 للتنسيق بين سياسة البلدين تجاه القضية الكوردية⁽³⁾.

(1) فهريد نيسه سهرد (كوردستان و مهسه له كانى نه منى قه ومى)، من منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد/66، سنة 1998، الطبعة الاولى، ص112-113.

كذلك انظر نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص87.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، (المصدر السابق)، ص253.

(3) ماريون فاروق سلوغلت، (المصدر السابق)، ص253.